الإعلام الإخباري العراقي بعد صدام:

التحرير والقمع والآفاق المستقبلية

تقرير إلى مركز المساعدة الإعلامية الدولية

إعداد: شيري ريكيردي

10 مارس/آذار 2011

CIMA Center for International Media Assistance

NED National Endowment for Democracy
Supporting freedom around the world

يهدف مركز المساعدة الإعلامية الدولية (CIMA)، وهو تابع للصندوق الوطني، إلى تعزيز دعم برامج المساعدة الإعلامية وزيادة وضوحها وتحسين فعاليتها عن طريق توفير المعلومات وبناء الشبكات وإجراء البحوث وتسليط الضوء على الدور الأساسي الذي يلعبه الإعلام المستقل في إنشاء وتطوير ديمقراطية مستدامة في جميع أنحاء العالم. وثمة جانب هام من عمل المركز هو البحث عن سبل لجذب مزيد من اهتمام القطاع الخاص الأمريكي وتقديم الدعم لتطوير الإعلام الدولي.

ويدعو المركز إلى فرق عمل ومناقشات ولجان حول مجموعة متنوعة من الموضوعات في مجال التطوير والمساعدة الإعلامية، كما يصدر أيضاً تقارير وتوصيات استناداً إلى مناقشات فريق العمل وغيرها من التحقيقات تهدف إلى تزويد صنّاع السياسات، فضلاً عن الجهات المانحة والممارسين، بأفكار لتعزيز فعالية المساعدة الإعلامية.

مارغريت سوليفان

كبيرة المدراء

مركز المساعدة الإعلامية الدولية

الصندوق الوطني للديمقراطية

1025 F Street, N.W., 8th Floor
Washington, D.C. 20004

الهاتف : (202) 378-9700

الفاكس : (202) 378-9407

البريد الإلكتروني : CIMA@ned.org

URL : http://cima.ned.org

نبذة عن الكاتبة

شيري ريكيردي

الدكتورة شيري ريكيردي كاتبة مساهمة في *مراجعة الصحافة الأميركية* (AJR) متخصصة في القضايا الدولية وأستاذة في كلية الصحافة بجامعة إنديانا. كتبت منذ عام 2001 لنشرة *مراجعة الصحافة الأميركية* عن التغطية الإعلامية للحروب في العراق وأفغانستان وأجرت مقابلات مع العشرات من المراسلين على الأرض هناك.

وقد دربت ريكيردي الصحفيين في الدول النامية في كافة أنحاء العالم، ومن ضمنها باكستان واليمن والأقاليم السوفييتية السابقة، وعملت في الآونة الأخيرة مع الصحفيين الأتراك في اسطنبول لوضع مدونة أخلاقيات الإعلام في البلاد في برنامج برعاية المركز الدولي للصحفيين.

وهي عضو في اللجنة الاستشارية لمركز دارت للصحافة والصدمات النفسية في جامعة كولومبيا ومشروع إيرينا في جامعة ولاية كارولينا الشمالية، وهو مصدر على شبكة الإنترنت حول الاتجار بالبشر. فازت في 2003 و2009 بجائزة نادي الصحافة الوطنية الأولى للنقد الصحفي. وقد حصلت ريكيردي على منحة فولبرايت في جامعة زغرب في كرواتيا وكانت عضو في لجنة مراجعة النظراء لبرنامج فولبرايت التخصصي. وقضت 14 عاماً كمحققة وكاتبة في مجلة *سندي* في *سجل دي موين* قبل الدخول في مجال تطوير الإعلام وأصبحت في وقت لاحق محررة مدينة *في ميسوورين كولومبيا*، وهي صحيفة تصدر في كلية الصحافة بجامعة ميسوري، كليتها الأم. وخلال الحرب في البلقان، ظهرت مقالات ريكيردي من خطوط الجبهة في عدة مطبوعات أميركية، بما في ذلك صحيفة *ميامي هيرالد Miami Herald*، *وسانت لويس بوست ديسباتش St. Louis Post-Dispatc* ، وأمريكا اليوم *USA Today* ، *ومراجعة الصحافة الأميركية*.

الفهرس

مقدمة

ملخص تنفيذي

المشهد الإعلامي في العراق

منهجية أميركا

أصوات الصحفيين العراقيين

تأثير التطوير الإعلامي الدولي: اللاعبون الرئيسيون

خاتمة

الهوامش

تصدير

كُلِّف مركز المساعدة الإعلامية الدولية التابع للصندوق الوطني للديمقراطية بدراسة وضع الإعلام الإخباري في العراق مع انسحاب الوجود العسكري للولايات المتحدة في هذا البلد. ويتتبع هذا التقرير الانتعاش الأولي للإعلام المستقل في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين والتحديات الراهنة.

يشكر المركز شيري ريكيردي الصحفية المخضرمة وأستاذة الصحافة والمستشارة الإعلامية على بحثها وأفكارها حول هذا الموضوع.

ونأمل أن يصبح هذا التقرير مرجعاً مهماً للحصول على المساعدة الإعلامية الدولية.

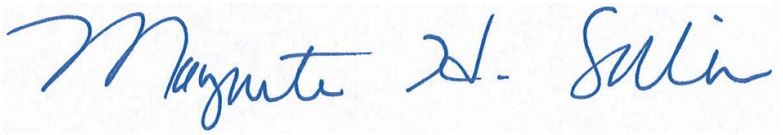

مارغريت هـ. سوليفان

كبير المدراء

مركز المساعدة الإعلامية الدولية

ملخص تنفيذي

بعد الإطاحة بصدام حسين في نيسان 2003، مرَ الإعلام العراقي الحكومي الذي كان خاضعاً لرقابة مشددة بعملية تحول على جبهتين: إحداهما يقودها الأميركيون الذين أعطوا الأولوية لتأسيس صحافة حرة، والأخرى يقودها مواطنون عراقيون انقطعوا على مدى ثلاثة عقود عن سوق الأفكار الحرة في ظل نظام استبدادي.

وبين عشية وضحاها، تطور المشهد الإعلامي في العراق إلى إحدى بيئات الصحافة الأكثر حريةً وتنوعاً في الشرق الأوسط، فازدادت وكالات الأنباء الخاصة من صفر إلى أكثر من 200 في اندفاع لتلبية الطلب على معلومات غير خاضعة للرقابة، وفجأة تمكَن المواطنون العراقيون من الوصول إلى قائمة متنوعة من المعلومات ما كان يمكن تصورها في عهد صدام حسين على الرغم من التشويش الهائل على حرية الصحافة.

وعلت صحون القمر الصناعي المحظورة في ظل البعثيين وحصل العراقيون فجأة على تشكيلة من الأخبار من شبكة CNN وقناة الجزيرة، التي تتخذ قطر مقراً لها، وكذلك عشرات المطبوعات والقنوات التلفزيونية التي أخذت تظهر في مدنهم بعد أن كانت مقتصرة على الإذاعة الحكومية وصحف خمس.

تطور المشهد الإعلامي في العراق إلى إحدى بيئات الصحافة الأكثر حريةً وتنوعاً في الشرق الأوسط.

وعاد الصحفيون العراقيون الذين فرّوا خلال الحقبة البعثية، مثل سعد البزاز الرئيس السابق للتلفزيون الحكومي ورئيس تحرير إحدى الصحف الرائدة في ظل النظام القديم، الذي هرب في عام 1992 وأدار شركة للنشر في بريطانيا العظمى تهتم بالعراقيين في المنفى. وبعد الغزو بوقت قصير نقل عمله إلى بغداد. وقد قال البزاز *للأندبيندنت* اللندنية *Independent* "لا يمكننا تدريب الموظفين بالسرعة الكافية... إن الناس يشعرون باليأس هنا حيال صحافة حرة محايدة بعد 30 عاماً من الدولة الشمولية." [1]

إذن فقد كانت هذه الغبطة حيال "صحافة حرة محايدة" قصيرة الأمد.

إن الواقع على الأرض اليوم بعيد كل البعد عما تصوره مخططو البنتاغون لنظام الصحافة العراقية المعاد تأسيسه ولا يبدو مستقبل الإعلام في هذا البلد واعداً على جبهات عدة على الرغم من ضخ سيولة نقدية ضخمة من الحكومة الأمريكية لتطوير الإعلام – أكثر من نصف مليار دولار بحسب معظم التقديرات. فقد أصبحت العديد من وسائل الإعلام العراقية لسان حال الفصائل العرقية السياسية التي يمكن أن تؤجج الانقسامات الطائفية التي قادت البلاد إلى حافة الحرب الأهلية. وقد حذَر الباحث الشرق أوسطي إبراهيم المراشي في دراسته المتميزة عن نظام الصحافة في العراق من أن "الإمبراطوريات الإعلامية العرقية والطائفية" كانت توفر الأسس النفسية للانقسام والصراع المرير، وكان يتعيَن معالجتها من اجل استقرار البلاد.[2]

إن أي تصعيد للعنف من شأنه أن يمثّل مؤشرا سيئاً بالنسبة للصحفيين الذين يعملون في جو من الرعب والإفلات من العقاب. فقد قتل في العراق عدد قياسي من الإعلاميين، وغالبيتهم من العراقيين، بين عامي 2003 و2008، ما يجعله إذن البقعة الأخطر على الصحافة في العالم.

وليس لدى أولئك الذين يستهدفون الصحفيين ما يدعوهم للقلق، فوفقاً للجنة حماية الصحفيين لم تسوى أي من جرائم قتل الصحفيين التي حدثت في العراق على مدى السنوات العشر الماضية والبالغ عددها 93. وواجه سلك الصحافة في العراق انتكاسات على جبهات أخرى.

استخدمت الحكومة العراقية قوانين من عهد صدام حسين لتكميم الإعلام وكذلك بعض التشريعات الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة أثناء الاحتلال. ومنذ سنوات، انتقلت شبكة الإعلام العراقية وهيئة الاتصالات والإعلام إلى الحكومة، وهما جزء من تغيير سلطة الائتلاف المؤقتة لنظام الصحافة في العراق وكلاهما كان يهدف إلى الارتقاء بحرية التعبير وتقديم وجهات نظر متعددة. ولكن الأمور لم تسر على هذا النحو دائماً.

استخدمت هيئة الاتصالات والإعلام صلاحياتها التنظيمية لإغلاق المؤسسات الإعلامية وتقييد التغطية الإخبارية. ففي يونيو/حزيران2010، ذكرت ديبورا عاموس، التي غطت العراق لصالح الإذاعة الوطنية العامة، أن التلفزيون الرسمي العراقي الذي يمثل جزءاً من شبكة الإعلام العراقي كان يعبر عن وجهات نظر حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي وأصبح معروفاً في العراق بأنه "تلفزيون المالكي."[3]

وأشارت عاموس في ورقة بحث كتبتها حين كانت زميلة في مركز جون شورنستاين للصحافة والسياسة والسياسة العامة في جامعة هارفارد إلى أن "النظام الحكومي في العراق لم يقدم فضاءً إعلامياً محايداً لجميع المرشحين والأحزاب التي خاضت الانتخابات رغم مسعى الولايات المتحدة لدفع 500 مليون دولار لجعل قناة *العراقية* نظاماً وطنياً للخدمة العامة."[4]

وقد قالت في مقابلة لها: "كان هذا أكبر مبلغ ينفق على تطوير الإعلام في أي مكان".

كما استخدم القضاء أيضاً لإسكات وسائل الإعلام. فلا تزال وكالات الأنباء العراقية تعاني من الدعاوى القضائية التي رفعتها ضدها السلطات العليا في الحكومة لترهيبها ولإغلاقها في بعض الحالات. وتعرض الصحفيون للاعتقال وصودرت معداتهم وفرضت عليهم غرامات باهظة. كل هذا كان يحدث في بلد هو الرابع في قائمة البلدان الأكثر فساداً في العالم بحسب مؤشر تصورات منظمة الشفافية الدولية، ومقرها برلين، عن الفساد لعام 2010.[5]

وقد كان فبراير/شباط 2011 شهراً رهيباً بالنسبة للصحفيين في العراق.

فعندما عمت الاحتجاجات البلاد، ردت قوات الأمن العراقية عليها رداً انتقامياً. كانت ناليا، أول محطة تلفزيونية كردستانية مستقلة، تصوّر الاضطرابات في السليمانية حين داهم 50 مسلحاً ملثماً الأستوديو فدمروا المعدات وأشعلوا النار في المبنى. وبعد ثلاثة أيام، اقتحم رجال بالزي الرسمي، بعضهم يضع شارة جمجمة

وعظمتين متقاطعتين على خوذاتهم، مقر مرصد الحريات الصحفية في بغداد، وهو جمعية عراقية بارزة للدفاع عن حرية الصحافة. وكان من بين المواد المسروقة: محفوظات توثق الانتهاكات ضد وسائل الإعلام.

وذكر تقرير لجنة حماية الصحفيين الصادر في 25 فبراير/شباط منع قوات الجيش والأمن دخول الكاميرات ميدان التحرير في بغداد حيث تجمع آلاف المتظاهرين وتعرض العشرات من الصحفيين للاعتداء والاعتقال ومصادرة أفلامهم. وقال روبرت ماهوني، نائب مدير لجنة حماية الصحفيين، في التقرير "نحن نشعر بالقلق تحديداً لأن حكومة منتخبة ديمقراطياً مثل حكومة العراق تحاول قمع تغطية الاحتجاجات السياسية".

وبالإضافة إلى ذلك، تعرض المزيد من الصحفيين للقتل، فقد اغتيل الصحفي المخضرم هلال الأحمدي، المعروف بتغطيته للفساد المالي والإداري، خارج منزله في الموصل يوم 17 فبراير/شباط، كما قتل محمد الحمداني مراسل فضائية إيتاليجة في تفجير انتحاري في الرمادي في 24 فبراير/شباط بينما كان يغطي احتفالاً دينياً وأصيب صحفيان آخران.[6]

وحتى قبل تصاعد العنف في شهر فبراير/شباط، لفت الوضع المتدهور انتباه المراقبين الإعلاميين في العالم.

- قبل سنة، حذَرت لجنة حماية الصحفيين، ومقرها نيويورك، من أن قواعد الإعلام العراقي الجديد تعكس "عودة مخيفة للحكم الاستبدادي." ونوَهت اللجنة أن تلك القواعد صاغتها هيئة الاتصالات والإعلام في العراق، وهي الهيئة التنظيمية التي شكلتها سلطة الائتلاف المؤقتة "بتفويض ضيق لإدارة ترددات البث والمسائل التقنية الأخرى. وتفرض "القواعد" عملياً وجوب الترخيص الحكومي للصحفيين ووسائل الإعلام"، والترخيص أداة تستخدمها الأنظمة الاستبدادية في العالم. فهي بموجبه تمنع التغطية التي تعتبر تحريضاً على العنف وتطلب من المؤسسات الإعلامية تقديم قوائم بالموظفين للحكومة. وبالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بالخصوصية، فإن ذلك يمثل نذير شؤم ولاسيما في بلد قتل فيه الكثير من الصحافيين المحليين أثناء تأدية واجبهم.[7]
- انتقد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2009 عن حقوق الإنسان في العراق قوانين تمنع المراسلين من نشر الأخبار التي "تهين" مسؤولين حكوميين، وهذه فكرة قابلة للتأويل الواسع من جانب منفذي القوانين، حيث جاء في التقرير "منعهم من ممارسة مهنتهم بحرية بخلق مخاوف شديدة من الاضطهاد... [و] الرقابة الذاتية الواسعة."[8]
- في أبريل/نيسان 2010، أرسلت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) رسالة احتجاج إلى هيئة الاتصالات والإعلام ودعت البرلمان العراقي إلى "اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لوقف أعمال العنف والترهيب والاعتداء التي تهدف إلى إسكات الإعلاميين الذين كتبوا أو أذاعوا معلومات عن الفساد الحكومي أو انتقدوا سياسات الحكومة أو مسؤوليها". وذكرت الرسالة أن تشريعات هيئة الاتصالات والإعلام تمثل "تراجعاً عاماً وقبيحاً لحرية التعبير في العراق."[9]

وفي يوليو/تموز 2010، أعلنت المحكمة القضائية العليا إنشاء محكمة جديدة هي الأولى من نوعها في العراق وذلك للتعامل مع الجرائم الإعلامية مثل الذم والقدح. وقد وصفت جماعة الدعاوة الإعلامية في بغداد، مرصد

الحريات الصحفية، ذلك بأنه خطوة للرقابة على الإعلام.[10] ورغم أن العديد من وسائل الإعلام خاضعة لرقابة مصالح خاصة ولا تؤيد إلا وجهات نظر سياسية ودينية معينة، فإن لدى المستهلكين أحد خيارين: إما أن يقرؤوا ما يدعم معتقداتهم فقط أو أن يبحثوا عن مجموعة متنوعة من الآراء. وقد كان ذلك غائباً تماماً في ظل النظام القديم.

ويمكن للجمهور العراقي التعبير عن آرائهم وانتقاد أصحاب النفوذ من خلال الصفحات التحريرية وراديو النداء والبرامج التلفزيونية، كما أن لمعظم الصحف العراقية مواقع على الانترنت مع منابر للمناقشة. ولكن هناك في كثير من الأحيان ثمن يجب دفعه، فقد أغلقت الحكومة استوديو القناة الفضائية الشعبية *البغدادية* في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 بحجة أنها ساعدت الإرهابيين والسبب الحقيقي: أن القناة قدمت برنامجاً محبوباً يشكو فيه العراقيون الغاضبون من حكومتهم.[11]

هذا ويواجه الصحفيون في العراق حقائق صارخة:

- أن الشرطة والجيش في العراق كانوا متوحشين جداً مع الإعلام.
- يمكن لمشاريع قوانين الصحافة قيد النقاش أن تزيد كبت حرية الصحافة وأن ترفع مستوى الرقابة الذاتية.
- يمكن أن تعرض زيادة العنف الطائفي الصحفيين لخطر أكبر من خطر الميليشيات المتطرفة والجماعات الإرهابية وغيرها من العناصر التي تعتبر المراسل عدواً.

ويدرس هذا التقرير وضع الإعلام العراقي ويقدم تنبؤاً بالمستقبل كما تراه أعين الصحفيين العراقيين ومطوري الإعلام الدولي على الساحة والباحثين الذين درسوا ديناميات الصحافة العراقية المستقلة الوليدة، ويتناول التقرير السؤال التالي: ما نوع الإعلام الذي سيبقى في أعقاب انسحاب الجيش الأمريكي والجهات المانحة؟

المشهد الإعلامي في العراق

كل صباح، ينهض محمد القيسي من سريره قبل وصول الحافلة المدرسية لتأخذ أولاده, يمسك مقبض المكنسة ويقف خلف البوابة مبتعداً قدر استطاعته ويضربها على مصراعيها عدة مرات ليتأكد من أن أحداً لم يتسلل تحت جنح الظلام ويضع قنبلة.

وعندما يمضي الأطفال في طريقهم بأمان، يتوجه المراسل المستقل إلى العمل، ولكن ليس قبل أن ينزل على الأربع ليبحث عن عبوة ناسفة تحت سيارته الكيا. كتب القيسي في رسالة على البريد الإلكتروني يوم 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2010: "هذه هي حياتي – أنا أسير لعبة الهر والفأر. إن قتل الصحفي أسهل من تجاوز الضوء الأحمر في العراق".[12]

وكان المراسل يجيب على سؤال: "ما طبيعة حياة الصحفيين العراقيين اليوم؟" وقد ترجمت إجاباته من اللغة العربية إلى الإنكليزية، واختار استخدام اسم يكتب به في كثير من الأحيان لحماية نفسه وأحبائه. هذه هي حياة الصحفيين العراقيين اليوم.

ولكن الأمر لم يكن هكذا دائماً.

"أنا أسير لعبة القط والفأر". إن قتل الصحافي أسهل من تجاوز الضوء الأحمر في العراق"

محمد القيسي، مراسل عراقي مستقل

ففي عهد صدام حسين، كانت الدولة تمسك بخناق الإعلام وكان يتعين على الصحفيين الانتساب إلى حزب البعث ونقابة الصحفيين العراقيين التي كان يرأسها عدي نجل الدكتاتور الذي اشتهر بوحشيته. وقد مارست وزارة الإعلام الرقابة على الصحف والقنوات الحكومية.

وكان بعض الصحفيين الموالين يكافؤون برواتب سخية وسيارات وقطع أرض. أما أولئك الذين خرجوا على السرب فكانوا يتعرضون للاعتقال والتعذيب والإعدام مع معارضين آخرين وقد فرَ الكثيرون إلى المنفى. كما مُنعت الصحف الغربية والعربية وكانت إشارات محطات الإذاعة والتلفزيون الأجنبية تلتقط بصعوبة والصحون اللاقطة ممنوعة. واستمر وشاة الجوار بالرقابة على أرض الواقع؛ إذ كانت طائرات هليكوبتر عسكرية تتجسس من السماء. لقد استمر عهد صدام حسين الإرهابي لمدة 30 عاماً.[13]

ثم جاءت ثورة الاتصالات.

ازدهار الإعلام

بعد سقوط بغداد في 9 نيسان 2003، تبخرت القيود المفروضة على حرية التعبير بين عشية وضحاها وغمرت مجموعة مذهلة من المعلومات موجات الأثير في العراق، بما في ذلك أغاني مصورة مع مطربات مثيرات ومسلسلات تلفزيونية ومواقع إخبارية وترفيهية منعت مشاهدتها طويلاً. وسرعان ما أصبحت العربية

والجزيرة، القناتان الفضائيتان العربيتان اللتان تتخذان منطقة الخليج الفارسي مقراً لهما، مصادر أخبار شعبية. لقد كان الإعلام المجاني للجميع حالة شاذة بالنسبة لدولة عربية.

وأثناء هذا الوقت، غمر السوق أكثر من 200 مطبوعة عراقية، وإن كان بعضها بدائياً في أفضل الأحوال وتداولها ضئيلاً. وفي غضون ستة أشهر، كانت حوالي ثلث الأسر العراقية تلتقط التلفزيون الفضائي وبزغت عشرات المحطات الإذاعية والتلفزيونية المحلية التي تبث باللغة العربية والكردية واللغات المحلية الأخرى. كان هذا هو العصر الذهبي للصحافة بالنسبة للعراق.

ولم تعمر بعض المشاريع الإعلامية الناشئة طويلاً في حين أصبحت أخرى، مثل قناة الشرقية وشبكة التلفزيون الفضائي العراقي المستقلة *السومرية*، من الضروريات في المجتمع العراقي، وفقاً لمسوح الجمهور.[14] وكانت قناة الشرقية، أول قناة فضائية عراقية خاصة، فكرة رجل الأعمال العراقي سعد البزاز، وهو محرر سابق في ظل نظام صدام حسين هرب وعاد بعد فترة وجيزة من سقوط بغداد. أطلقت المحطة في مارس/آذار 2004 وسرعان ما اكتسبت متابعة بمزيج من الأخبار المحلية والأغاني المصورة والبرامج الواقعية والمسلسلات والبرامج الساخرة مثل برنامج *كاريكاتير* الذي كان محاكاة هزلية *ليلة السبت على الهواء مباشرة*.[15] وتقدر استطلاعات الجمهور مشاهدي قناة الشرقية بنحو 82 %.

والبزاز هو أيضاً ناشر *الزمان*، إحدى الصحف الأكثر شعبية في البلاد. لقد تحول الوصول إلى المعلومات بمقدار 180 درجة بالنسبة للعراقيين.

ووفقاً للباحث إبراهيم المراشي، كان ذلك نقطة مضيئة على الرغم من "الإمبراطوريات الإعلامية" المتشكلة حول الفصائل السياسية العرقية والطائفية. فقد جاء في دراسته للصحافة العراقية "ظهر أيضاً في الوقت نفسه إعلام مستقل عن الفسيفساء السياسية في العراق يسعى لتوفير فضاء عام للتعليم والترفيه وتيسير إطلاق أعمال العنف اليومية التي تهيمن على حياة الشعب العراقي". وحذر المراشي أيضاً من إمكانية وجود "جوانب سلبية للتعددية عندما تظهر نتيجة لحالة من الفوضى" كما في العراق. فعلى سبيل المثال، وجد تصوراً مشتركاً بين المواطنين العراقيين، وبعض الصحفيين، يفيد بأن الفصائل المختلفة كانت تستخدم الإعلام "كأدوات حرب."[16]

وذكر المراشي أنه "بينما يختلف المراقبون على أن الحرب الأهلية قد ظهرت في العراق، فإن حرباً أهلية بالكلمات على الأقل ظهرت في وسائل الإعلام العراقية وفقاً لبعض الصحفيين العراقيين الذين قابلتهم". وقد عرض أربع عوامل يعتبر توافرها ضرورياً كي يسهم الإعلام في إذكاء الصراع وهي: أيديولوجية قوية، ورقابة على وسائل الإعلام، وإعداد نفسي للكراهية، ودعوة إلى العنف. وكتب "أود القول إن إعلام العراق العرقي والطائفي قد دخل المرحلة الثالثة".[17] ونوه المراشي في تقريره أن هذه العوامل الأربعة اقتبست من تقرير دولي لدعم الإعلام يوضح نشوء إعلام نزاع في رواندا.[18]

أصداء صدام حسين

رغم أن الحكومة العراقية تفاخر بحرية الصحافة وتنوع وسائل الإعلام، إلا أن حرية الصحفيين في تغطية بعض الإخبار أو الوصول إلى المعلومات ظلت مقيدة بشدة وكانت أجراس الإنذار تدق بشأن التغييرات في الإطار القانوني والتشريعي العراقي.

لقد وفر الدستور العراقي الجديد الذي أُقر في أكتوبر/تشرين الأول 2005 إطاراً لحماية حقوق الإنسان الأساسية وحرية التعبير، ومع ذلك لا تزال القوانين الجنائية التي كانت في عهد صدام حسين موجودة وأضيف إليها بعض التشريعات التي وضعتها سلطة الائتلاف المؤقتة، مثل القانون 14 الذي استخدم لإغلاق وسائل الإعلام.

وقد أطلق المدافعون عن حرية التعبير شرارة مشروع "قانون حماية الصحفيين"، لكن هذه الوثيقة تضمنت أحكاماً من شأنها أن تؤثر بشكل خطير في حرية الإعلام على الرغم من زعم الحكومة أن مشروع القانون يضمن حقوق الصحفيين ويحسَن الأمن.

وأصدرت منظمة المادة 19 في لندن، وهي جماعة للدفاع عن حرية التعبير، تقريراً في أغسطس/آب 2009 بينت فيه مصادر قلقها، ومن ضمنها: تعريف مشروع القانون للإعلاميين بموجب مادة "تنظيم مهنة الصحافة إذ "ينص مشروع القانون على أن "الصحفي شخص يعمل في (وسائل) الصحافة المقروءة أو المسموعة أو المرئية ومنتسب إلى نقابة الصحفيين العراقيين."

أي أنه وفق تقرير منظمة المادة 19، "يؤسس فعلياً لشكلٍ من أشكال الترخيص"، ويضع سلطة سياسية هائلة في يد نقابة الصحفيين. وقد أوصت المنظمة بحذف ذلك الجزء من القانون.[19]

وفي مقالة بتاريخ 10 أغسطس/آب 2009، أشار المعهد الدولي للصحافة، ومقره فيينا، إلى أن أحد أحكام مشروع القانون نصَ على أن حماية المصادر ينبغي أن تكون مكفولة ما لم "يقتضِ القانون كشف المصدر"، الأمر الذي يلغي عملياً حماية المصادر. كما ينص على أن الحق في النشر يمكن تعليقه إذا كانت المطبوعة تقدم "تصريحات تحريضية أو عدوانية"، وهي عبارة ذاتية وغامضة الصياغة وفقاً للمعهد الدولي للصحافة. وفي الوقت الذي كانت فيه السلطات العراقية تسن تشريعات لتقييد حرية الصحافة، كانت فعلياً تمد الجزرة للصحفيين في البلاد، الأمر الذي شكل ردة إلى زمن صدام حسين.

وفي 28 يناير/كانون الثاني 2009، ذكرت صحيفة *نيويورك تايمز* أن رئيس الوزراء نوري المالكي اجتمع مع الصحفيين العراقيين قبل شهر من انتخابات مجالس المحافظات وتعهد بمنحهم أرضاً مقابل سعر رمزي أو ربما مجاناً مع تحذير "بالتركيز على أخبار التقدم وإعادة الإعمار".

وقال نقيب الصحفيين مؤيد اللامي، الذي تمثل منظمته 10،000 موظفاً في الإعلام الحكومي والحزبي والمستقل، *للتايمز* أن الأرض من حق الصحفيين نظراً للمصاعب التي يواجهونها. وأفاد زياد العجيلي الذي يدير مرصد الحريات الصحفية، وهو جماعة مناصرة مقرها بغداد، إنه يفضل "العيش في خيمة... فحالما تفعل ذلك، ستكون نهاية الصحافة العراقية المستقلة".[20]

وفي 28 ديسمبر/كانون الأول 2010، ذكرت وكالة الأنباء العراقية *أصوات العراق* أن اللامي أعلن أن الأرض ستوزع ابتداء من يوم الأحد المقبل.[21] وأظهرت صورة في أوين، وهي صحيفة مستقلة مقرها السليمانية، الصحفيين وهم يوقعون طلبات للحصول على الأرض في مارس/آذار.[22]

وقد قال مريوان حمه سعيد، المدافع عن حرية الصحافة في كردستان، أنه في مارس/آذار منحت 189 قطعة أرض للصحفيين في تلك المنطقة. ولأن عدد الموقعين من مقدمي الطلبات بلغ الألف، كان لا بد من اللجوء إلى القرعة لتحقيق ذلك. وأضاف حمه سعيد، الذي يدير مركز مترو الإعلامي للدفاع عن الصحفيين قائلاً: "أعتقد أنها ستكون دراسة مثيرة للاهتمام معرفة ما إذا تغيرت مواقف أولئك الصحافيين الذين حصلوا على الأرض إزاء المسؤولين الحكوميين".

يشكل العراقيون جمهوراً واسعاً لسوق الإعلام المتنوعة. ويربو معدل محو الأمية في هذا البلد قليلاً عن 74% ومما يزيد هذا الوضع تعقيداً ذلك الطابع الحزبي المهيمن على وسائل الإعلام . فإذا ما أراد العراقيون لمحة عامة عما يجري في بلدهم، تعيَّن عليهم قراءة أربعة أو خمسة مطبوعات يومياً ومشاهدة الأخبار على عدة قنوات تلفزيونية، وذلك للتعويض عن غياب التغطية المتوازنة.

وقد أظهر دليل البيئة الإعلامية للعراق 2009 لهيئة الإذاعة البريطانية BBC أن وسائل الإعلام التي تملكها الفصائل السياسية العرقية – الطائفية أو التي تتحالف معها هي من تهيمن على مشهد الطباعة والبث في العراق. وقد أحصت BBC 200 عنوان طباعة و60 محطة إذاعية و30 قناة تلفزيونية باللغة العربية والسريانية والتركمانية وقناتين باللهجات الكردية وقدم الدليل قائمة بوسائل الإعلام والانتماءات وأظهر المسح الذي أجرته أن معظم العراقيين يحصلون على أخبارهم من التلفزيون، مع انخفاض في جمهور الراديو.[23]

ومع شدة تسييس الإعلام، "علق المواطنون العراقيون في الوسط"، كما يقول بسام سبتي الصحفي العراقي الذي يعمل لحساب المركز الدولي للصحفيين في واشنطن العاصمة. "لقد أصبحت وسائل الإعلام عامل تقسيم، فهي تروج لبرامجها الخاصة بدلاً من الترويج لما هو جيد بالنسبة للعراق. ويحاول العراقيون تفهم الوضع، لكنهم لا يستطيعون ويظل جمهورهم يعاني بشكل عام من ذلك. إنهم مهتمون بما يجري، لكن لسان حالهم يقول: "لا أستطيع أن أثق بك' عندما يشاهدون نشرات الأخبار في التلفزيون أو يقرؤون صحيفة".هذا ما قاله السبتي الذي يراقب بانتظام وسائل الإعلام في العراق.[24]

إذا أراد العراقيون لمحة عامة عما يجري في بلدهم، تعين عليهم قراءة أربعة أو خمسة منشورات يومياً ومشاهدة الأخبار على عدة قنوات تلفزيونية، وذلك للتعويض عن غياب التغطية المتوازنة.

فماذا يقرأ العراقيون وماذا يشاهدون وإلى من يستمعون؟

يلقي استطلاع في نيسان 2010 نشره المجلس الدولي للبحث والتبادل – آيركس (IREX) الضوء على استخدام وسائل الإعلام والثقة في العراق. وكان البحث الذي أجرته نظم ماكلين D3 بولاية فيرجينيا قد استهدف ثلاث فئات هي: وسائل الإعلام التي يمكن أن تستخدم المعلومات لتحسين الاستجابة للجمهور

العراقي والاستفادة منها في استراتيجيات البيع والتسويق؛ المعلنون الذين يمكن أن يستخدموا البحث لصالح استراتيجياتهم الشرائية الإعلامية؛ مهنيو تطوير الإعلام العاملون في العراق.[25]

ومن بين العراقيين الذي شملهم المسح، لُخَص الاستخدام اليومي للمصادر الإعلامية من أجل الحصول على الأخبار والمعلومات عن الأحداث الجارية على النحو التالي:

التلفزيون العراقي (مستخدم بنسبة 100 ٪)

الفضائيات العراقية (72 ٪)

الفضائيات الدولية (باللغة العربية) (46 ٪)

التلفزيون الجوي (32 ٪)

الإذاعة العراقية (24 ٪)

الإذاعة الأجنبية (17 ٪)

الفضائيات الأجنبية (لغة أخرى) (17 ٪)

تلفزيون الاشتراك السلكي (7 ٪)

الصحف العراقية (3 ٪)

الإنترنت (3 ٪)

المدونات (1 ٪)

الهاتف النقال (1 ٪)

ووجدت الدراسة أن غالبية كبيرة – 72 ٪ – من العينة لا يستخدمون شبكة الإنترنت. وفي الوقت الذي يمثل فيه مستخدمو الانترنيت وسطاً نخبوياً حضرياً، يكاد يكون لدى جميع المشاركين جهاز تلفزيون في منازلهم؛ فهناكى79 ٪ يملكون تلفزيوناً أو اثنين. وفي اليوم العادي يشاهد 62 ٪ من أفراد العينة أكثر من خمس قنوات تلفزيونية. وقد أكد المسح أن الثقة بالإعلام لا تزال منخفضة ولا يثق بالشبكة التلفزيونية *الشرقية* المصنفة أنها الأعلى في العراق إلا 33٪ من العراقيين.

ولم يكن حال الصحف على نحوٍ أفضل إذ أن 37 ٪ من أولئك الذين يستخدمون الصحف كمصدر للأخبار لا يجدونها موثوقة أبداً، بينما يعتقد 37 ٪ أنها موثوقة "في بعض الأحيان فقط". ولا يعكس عدم الثقة في وسائل

الإعلام عدم اهتمام العراقيين بالأخبار. فهنالك75٪ من العراقيين يعتقدون أنه من المهم أن يبقوا مطلعين على الأخبار والأحداث الجارية في بلادهم.

ووفقاً لنتائج المسح، تشمل المحطات الأعلى متابعة من قبل المشاهدين العراقيون ما يلي:

الشرقية (82 ٪)

العربية (74 ٪)

السومرية (72 ٪)

الحرة (71 ٪)

وأعلى خمس صحف:

الصباح الجديد (49 ٪)

الزمان (42 ٪)

مجلة لفين (35 ٪)

حولتي (34 ٪)

الصباح (33 ٪)

ما مدى حرية وسائل الإعلام في العراق؟

تعتبر تقارير بيت الحرية (فريدوم هاوس) ومؤشر استدامة الإعلام لآيركس معياران رئيسان لحرية الصحافة في جميع أنحاء العالم.

في مؤشر فريدوم هاوس السنوي لحرية الصحافة، تُصنَف الدول في ثلاث مجالات – البيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية – للإعلام. ويتم جمع العلامات لتشير إلى مستوى حرية الصحافة: 0–30 حرة؛ 31–61 حرة جزئياً، و62–100 غير حرة.[26]

في عام 2009، أحرز العراق 65 علامة، ما وضعه في فئة "غير حرة"، وكانت هذه العلامة أعلى بنقطتين من العام السابق حيث احتل العراق المرتبة 144 من أصل 196 بلداً في جدول الترتيب العالمي لحرية الصحافة. ومن بين النتائج التي توصل إليها بيت الحرية ما يلي:

- "لا تزال القوانين القديمة التي تقيد حرية الصحافة مطبقة، بما في ذلك المواد الواردة في قانون العقوبات لسنة 1969 والتي تجرم الذم والقدح وإفشاء أسرار الدولة ونشر"أخبار كاذبة". وتحدد هذه الأحكام عقوبات قاسية على الجرائم ذات الصلة بالصحافة تتضمن عقوبة تصل إلى السجن سبع سنوات لمن يهين البرلمان أو الحكومة أو السلطات العامة".
- "تحظر القوانين التي خلفتها سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة إظهار التأييد لحزب البعث والتحريض على العنف أو الشغب أو الاضطرابات المدنية وإظهار التأييد لتغيير حدود العراق عن طريق العنف. وتساهم مثل هذه القيود القانونية في الرقابة الذاتية على نطاق واسع.
- "في حالات عديدة خلال عام 2009، استخدم مسؤولون رفيعو المستوى دعاوى قضائية أو تهديدات بالدعاوى لترهيب الصحفيين. وفي إبريل/نيسان، تم رفع دعوى قضائية ضد تلفزيون *الديار* لبثه لقاءات مع العاملين في وزارة النقل الذين ادعوا أنهم تعرضوا لإطلاق النار عليهم ظلماً... وفي شهر مايو/أيار، رفع وزير التجارة ثلاث دعاوى تشهير ضد صحيفة *المشرق* بعد أن نشرت مقالات تزعم وجود فساد في الوزارة".
- "تعمل المئات من الصحف المطبوعة وعشرات القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة في جميع أنحاء البلاد، ولكن معظمها ترتبط بحزب سياسي أو جماعة عرقية أو نقابة عمالية أو تنظيم اجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني معظم منافذ الطباعة من عدم استقرار التمويل، وهذا يعني أن تداولها يبقى ضعيفاً للغاية وأنها لا تنشر بانتظام".

تعمل المئات من المنشورات المطبوعة وعشرات القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة في جميع أنحاء البلاد، ولكن معظمها ترتبط بحزب سياسي أو جماعة عرقية أو نقابة عمالية أو تنظيم اجتماعي.

- "لم يكن لدى ما يزيد قليلاً عن 1 ٪ من العراقيين وصول إلى الإنترنت في عام 2009، على الرغم من أنه كان مجانياً نسبياً في السنوات الأخيرة، على خلاف الحال في كثير من الدول الأخرى في المنطقة. ومع ذلك، أعلنت السلطات في أغسطس/آب 2009 عن خطط لزيادة الرقابة على المواقع الإلكترونية ومحتوى الإنترنت والطلب إلى مقاهي الانترنت التسجيل تحت طائلة الإغلاق".
- "في أغسطس/آب، تظاهر المئات من الصحفيين والأكاديميين ونشطاء حقوق الإنسان العراقيين ضد مشروع قانون يقضي بتشديد القيود على وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية، بما في ذلك الرقابة على المطبوعات وحجب المواقع التي تعتبر مسيئة ومنع الصحفيين من "المساس بأمن واستقرار البلد".

وذكرت مؤسسة بيت الحرية (فريدوم هاوس) أن أكثر من "40 ٪ من العراقيين كان لديهم وصول إلى القنوات الفضائية الأجنبية خلال عام 2009. وقد تحسنت البنية التحتية للإعلام مع انتشار تقنيات الاتصالات الرقمية والمطابع الحديثة في بغداد والبصرة، ومع ذلك لا يزال تأهيل العديد من الصحفيين ضعيفاً، ما أدى إلى عدم وجود صحافة متوازنة وإلى زيادة الاعتماد على القنوات التلفزيونية الفضائية العالمية، مثل قناة *الجزيرة* أو *العربية*، وذلك للحصول على أخبار شاملة ودقيقة".

ويحلل مؤشر استدامة الإعلام لآيركس خمسة مؤشرات: حرية التعبير، والصحافة المهنية، وتعدد مصادر الأخبار، وإدارة الأعمال، والمؤسسات الداعمة. وبناء على نتائجه، تقع الدول في واحدة من أربع فئات:

- المعادية لحرية الصحافة وغير المستدامة (0–1): لا تحقق الدولة الأهداف أو تحققها بالحد الأدنى.
- النظام المختلط غير المستدام (1–2): تحقق الدولة الأهداف بالحد الأدنى مع وجود قطاعات من النظام القانوني والحكومة معارضة لنظام الإعلام الحر.
- المستدامة تقريباً (2–3): تقدمت الدولة في تحقيق أهداف متعددة، مع وجود قواعد قانونية واحتراف وبيئة أعمال داعمة للإعلام المستقل.
- المستدامة (3–4): لدى الدولة إعلام يعتبر بصورة عامة مهنياً وحراً ومستداماً، أو أنه يقترب من هذه الأهداف.

وإذ بلغ مجموع علاماته 1,61، صُنَف العراق في النظام المختلط غير المستدام، مسجلاً ارتفاعاً مقداره 1,92 في تعدد مصادر الأخبار وانخفاضاً مقداره 1,25 في إدارة الأعمال وبينت العلامات تقدماً ملحوظاً من 2006 إلى 2007 حيث تم تصنيف حرية التعبير وتعدد مصادر الأخبار وإدارة الأعمال في فئة "المعادية لحرية الصحافة وغير المستدامة".[27]

ومن بين النتائج المستخلصة من مؤشر استدامة الإعلام ما يلي:

- انخفضت مؤشرات حرية التعبير في مواجهة القمع والمنع والضرب والاعتقالات والملاحقات القضائية من جانب سلطات الدولة بصورة عامة وفي الوزارات المختلفة بصورة خاصة. ففي رسالة إلى رئيس الوزراء نوري المالكي، قالت لجنة حماية الصحفيين ومرصد الحريات الصحفية إن العديد من الصحفيين تعرضوا للتضييق والاعتداء في بعض الحالات على يد قوات الأمن العراقية واستخدم مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى الدعاوى القضائية كأداة سياسية لكبت وإسكات وسائل الإعلام.
- "أيدت لجنة مؤشر استدامة الإعلام أن انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية من شأنه أن يوفر فرصاً أكبر للسلطات لزيادة القيود المفروضة على الصحفيين ومنعهم من ممارسة دور رقابي حقيقي على أداء الحكومة".
- "تنص المادة 38 من الدستور العراقي، الذي أقر في 2005، على حرية الصحافة، ولكن القواعد والتشريعات الأخرى التي تتعامل مع الإعلام تشكل مزيجاً مختلطاً من التشريعات الحديثة والأوامر الصادرة عن السلطة المدنية بقيادة الولايات المتحدة التي تولت السلطة بعد غزو العراق عام 2003 والقوانين التي تعود لحكم صدام حسين وقبله".

أيدت لجنة مؤشر استدامة الإعلام على أن انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية من شأنه أن يوفر فرصاً أكبر للسلطات لزيادة القيود المفروضة على الصحافيين.

- "لا تزال الحكومة تعمل في ظل قانون الطوارئ الذي أقرته سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة في عام 2004، والذي يسمح للوزير بإغلاق أية وسيلة إعلامية من شأنها، وفقاً للحكومة، إثارة العنف".
- "لا يمكن الاعتماد على وسائل الإعلام العراقية لتكون مستقلة فعلاً، فحتى لو لم تكن وسائل الإنتاج مملوكة للدولة، فإنها ستكون مع ذلك بحوزة حزب سياسي أو منظمة سياسية، الأمر الذي سيطرح حتماً تساؤلات حول الحياد... ملكية وسائل الإعلام في العراق ليست شفافة، ولا إدارة تلك الوسائل التي تسكت دائماً على نفسها وعلى الجهات التي تمولها".

وقد أشار كلا التقريرين إلى أن الظروف الأمنية والقيود التي تفرضها الحكومة لا تزال تشكل تحديات كبيرة لحرية صحافة قابلة للحياة.

منهجية أميركا الخاطئة

عملت وزارة الدفاع الأمريكية من أجل بناء نظام وطني للصحافة رغم أن المؤسسات الإعلامية في القطاع الخاص العراقي كانت تتزايد. لقد كُتب الكثير عن "تاريخ الارتباكات" في العراق، كما وصفه بيتر كاري مراسل البنتاغون السابق لمجلة الأخبار والتقرير العالمي الأمريكية (*News and World Report*) في تقريره لمركز المساعدة الإعلامية الدولية عن نشاطات البنتاغون في تطوير الإعلام لعام 2010.[28]

واستناداً إلى الاعتقاد بأن حرية التعبير أساسية لجميع الحريات الأخرى، أعطت سلطة الائتلاف المؤقتة الأولوية لإعادة بناء الإعلام في العراق بهدف إنشاء وسائل إعلام جديدة وإطار قانوني وتشريعي جديد. وما طبقته سلطة الائتلاف المؤقتة آنذاك كان له أثر كبير في الصحافة العراقية اليوم.

قبل أشهر من الغزو، قدم مخططو وزارة الدفاع إحاطة خاصة حول كيفية إنشاء شبكة إعلام مستقلة والرقابة على المعلومات ما بعد صدام حسين. و"أوصوا بتشكيل فريق إعلامي لرد الفعل السريع ليكون بمثابة جسر بين وكالات الأنباء الحكومية سابقاً والعمليات الإعلامية الحرة في العراق".

وتبين وثائق من تلك الإحاطة حصل عليها معهد بحوث غير حكومي بجامعة جورج واشنطن هو أرشيف الأمن القومي وجود انفصال خطير، إذ أشار مقال في موقعه على الانترنت أن "مخططي وزارة الدفاع تصوروا عراق ما بعد الغزو مكاناً يمكن أن تحتكر فيه الولايات المتحدة نشر المعلومات بالتعاون مع حكومة صديقة في بغداد، ولم يحسبوا حساب وسائل الإعلام المستقلة والإنترنت وجميع مصادر المعلومات البديلة الأخرى المتاحة في العالم الحديث".[29]

"الولايات المتحدة أنفقت 200 مليون دولار خلال عامين على تطوير الإعلام في العراق – أكثر ست مرات مما أنفقته في أي دولة أخرى".

ديفيد رود، مراسل نيويورك تايمز

إلا أن خطط وزارة الدفاع تبدّلت نحو الأسوأ من البداية تقريباً. فقد درس مراسل نيويورك تايمز ديفيد رود تطور وسائل الإعلام في العراق في الفترة 2003–2005

عندما كان زميلاً في مركز جون شورنستاين للصحافة والسياسة والسياسة العامة في جامعة هارفارد وخلص إلى أن المنهجية الأميركية كان "تعج بالمشاكل" وأضاعت الفرص.

وأفاد رود أن "الولايات المتحدة أنفقت 200 مليون دولار على تطوير الإعلام في العراق خلال عامين – أي أكثر ست مرات مما أنفقته في أية دولة أخرى". وكان هذا المشروع "المحاولة الأكبر التي تقوم بها الولايات المتحدة، أو أي بلد آخر، للمساعدة على خلق إعلام مستقل في دولة أخرى وشكّل بإدارة البنتاغون له فشلاً شبه كامل في عامه الأول، وتعرض لهجوم من الصحفيين العراقيين والمدربين الأميركيين ومسؤولي الحكومة الأمريكية عليه باعتباره مشروعاً باذخاً وغير متقن وأتى بنتائج عكسية للمرجو منه"، وفقاً لرود.[30]

لقد وضعت وزارة الدفاع قدمها على موطئ هش باختيارها مزود الخدمة الخاطئ.

وقبل أيام من الغزو، منحت وزارة الدفاع عقداً بقيمة 15 مليون دولار بدون مناقصة لمتعاقد الدفاع الأمريكي المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية (SAIC) وذلك لإنشاء شبكة الإعلام العراقي (IMN) المستقلة على غرار هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) وإذاعة الخدمة العامة الأميركية (PBS). ولم يكن لدى المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية أية خبرة في تطوير الإعلام فأحالت مسؤولياتها إلى المستشارين الإعلاميين. أما شبكة الإعلام العراقي فقد أنشأت قناة *العراقية* التلفزيونية ومحطتين إذاعيتين وصحيفة *الصباح*.

وفي 29 أكتوبر/تشرين الأول 2003، ذكرت واشنطن بوست أن مكتب وزارة الدفاع الذي "يتخصص في عملية الحرب النفسية، أو العمليات السيكولوجية"، أدار عمليات المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية وأشار بعض مسؤولي البنتاغون إلى الشبكة الإعلامية العراقية بسخرية على أنها "عمليات سيكولوجية على سموم منشطة".[31] وكانت الحكومة الأمريكية في هذه الأثناء تصوَر شبكة الإعلام العراقي كنظام بث عام يتجاوز الانقسامات السياسية والطائفية.

ووفقاً لرود، "فإن تدقيقاً لاحقاً أجراه مكتب المفتش العام بوزارة الدفاع وجد أن المسؤولين قد منحوا العقد دون إتباع قواعد البنتاغون... كما شكك المكتب بقرار إعلان المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية"، وهي شركة مقرها في ماكلين– فيرجينيا ولها علاقات وثيقة مع وسطاء السلطة في واشنطن، أنها "المتعهد الوحيد المقبول وبمنحها سبعة عقود دون مناقصات،" من ضمنها عقد للإعلام.[32]

كما لاحظت كاري في تقريرها لمركز المساعدة الإعلامية الدولية أن "المؤسسة أنفقت بنهاية عام 2003 82,3 مليون دولار لإنشاء ما وصفه البعض بأنه لا يختلف كثيراً عما كان قائماً في عهد الرئيس المخلوع صدام حسين – شبكة الإعلام الحكومية".

انتهى عقد المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية في عام 2004 وألغت وزارة الدفاع العقد هذه المرة لتقدم عطاءً ومنحة بقيمة 96 مليون دولار لمؤسسة هاريس ومقرها ولاية فلوريدا لمدة سنة واحدة من أجل إدارة شبكة الإعلام العراقي وتوفير البنية التحتية المادية اللازمة لتوسيع هذه الشبكة. وفي يونيو/حزيران 2004، تم حل سلطة الائتلاف المؤقتة واستولت الحكومة العراقية المؤقتة على هذه الشبكة.

ووقعت شبكة الإعلام العراقي تحت رقابة مشدَدة من جانب الحكومة العراقية وأصبحت أداة دعاية للسياسيين الشيعة في العراق. وقد وصف غاري غامبيل جيم المحرر في مرصد الشرق الأوسط، وهو نشرة على الإنترنت حول التطورات السياسية والإستراتيجية في الشرق الأوسط، شبكة الإعلام العراقي الحكومية بأنها "تكتل إعلامي شبه حكومي متمحور حول قناة *العراقية* وصحيفة الصباح ، مع انحياز طائفي واضح". وتفاقم هذا الوضع عندما استلمت الأحزاب الشيعية السلطة بعد انتخابات 2005.[33]

وقال إيدين وايت مدير الاتحاد الدولي للصحفيين، ومقره بروكسل، في مقابلة له أنه أثنى على شبكة الإعلام العراقي عندما تشكلت بوصفها "مساهمة المجتمع الدولي الوحيدة الأكبر ربما" لإعادة بناء نظام الإعلام في العراق. واليوم يراها بشكل مختلف.

وقال وايت: "ما كنت أعتبره نموذجاً لإنشاء نظام بث عام مستقل للعالم العربي يتهدده الآن خطر الضياع. إن الأيادي السياسية على الرقابة الإعلامية واضحة في كل مكان في العراق". وأضاف أن إمكانية شبكة الإعلام العراقي للارتقاء بحرية التعبير "مهددة جدياً... وليس هناك ما يضمن أنها ستبقى".[34]

وقد حلَلت عريب عارف نجار، أستاذة الصحافة في جامعة إلينوي الشمالية، محاولات الولايات المتحدة لإعادة بناء الإعلام في العراق من 2003 ولغاية 2008، وخلصت دراستها إلى أن "تطور الإعلام في مرحلة ما بعد الغزو نظم تنظيماً ضعيفاً جداً ونُفَذ بحيث كان محكوماً عليه بالفشل منذ البداية".[35]

وحددت نجار، من بحثها، العوامل التي ساهمت في إضعاف المشروع الإعلامي الأمريكي في العراق، ومن بينها:

- التخطيط المسبق لإصلاح الإعلام العراقي من واشنطن وليس من العالم العربي.
- الغطرسة التي أدت إلى استبعاد الإعلاميين العراقيين والعرب المعروفين والمحنكين من الكثير من عمليات صنع القرار.
- نقص المعرفة حول البيئة الإعلامية العراقية والعربية، ما أدى إلى التقليل من قدرات الإعلام العربي القائم وشرعيته وجاذبيته.
- عدم التمييز بين الإعلام الحر ذي المحتوى المصمم كلياً من جانب العراقيين، والإعلام المصمم لتلميع أفعال الولايات المتحدة في العراق.
- وضع احتياجات الاحتلال فوق احتياجات العراقيين.

وخلصت النجار إلى أن إشراك وزارة الدفاع في تطوير الإعلام العراقي يمكن أن "يوصف إلى حد ما بأنه فرصة بالنسبة لجميع الأطراف المعنية، خصوصاً للعراقيين". لكن ما الذي ينبغي القيام به برأيها لتحقيق الاستقرار الإعلام في العراق؟

قالت في أكتوبر/تشرين الأول 2010 "ما سيشجّع صحافة حرة هو عراق مستقر، مع عدم وجود قوات أجنبية تكون بمثابة نقطة جذب للجهاديين الباحثين عن حجة. إن العراق القادر ا أن يطور صحافة حرة هو عراق ذو حكومة فاعلة وقوات شرطة فعالة وغير طائفية، ولكننا لم نبلغ ذلك حتى الآن".[36]

قمع الحكومة العراقية

أُستخدمت بعض القوانين التي أصدرها رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة ل. بول بريمر أثناء الاحتلال ضد الصحفيين في العراق من جانب حكومتهم.

وأحد القوانين الأكثر إشكالية كان القانون 14 الذي سمح لسلطة الائتلاف المؤقتة بإغلاق وسائل الإعلام المتهمة بالتحريض على العنف والاضطرابات المدنية وأعمال الشغب أو اتخاذ إجراءات ضد قوات التحالف. لقد تحرك بريمر بسرعة مستخدماً القانون 14 لإغلاق *الحوزة*، الصحيفة التي يسيطر عليها مقتدى الصدر الزعيم الديني المناهض صراحةً للولايات المتحدة. ولا يزال القانون 14 موجوداً على القائمة، ولا تزال السلطات العراقية تستخدمه.[37]

وفي مثال آخر، أغلقت الحكومة العراقية في 1 نوفمبر /تشرين الثاني 2010 استوديو القناة الفضائية المستقلة *البغدادية* التي تبث من القاهرة، بسبب تغطيتها للهجوم الذي وقع في 31 أكتوبر/تشرين الأول على كنيسة سيدة الخلاص حيث أخذ المسلحون رهائن وقاموا بقتل العشرات في الداخل.

وذكرت صحيفة *نيويورك تايمز* أن "قوات الأمن ألقت القبض على اثنين من العاملين في المحطة" متهمة إياهم "بالعمل مع الإرهابيين، وخلال بث مساء اليوم التالي... قُطع التيار الكهربائي عن استوديو بغداد... إنهم يريدون منعنا لأن البغدادية تحرجهم"، كما قال طالب السعدون رئيس غرفة الأخبار للتايمز.[38]

وأوضح تقرير *نيويورك تايمز* أنه خلال الهجوم على الكنيسة، اتصل المجرمون بالمحطة وعرفوا عن أنفسهم كأعضاء في دولة العراق الإسلامية، وهي جماعة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة، وطالبوا "بالإفراج عن جميع أعضاء القاعدة المعتقلين في الدول العربية. وأعلنت المحطة مطالبهم على الهواء... وقد قال جمعة الحلفي، المستشار الإعلامي لهيئة الترخيص: "لقد خرقت البغدادية المعايير المهنية واللوائح التي اعتمدتها هيئة الاتصالات والإعلام".

على الورق، بدت الوكالة التنظيمية جيدة وطلبت من المذيعين توفير وصول عادل للأحزاب السياسية وإظهار التوازن في البرامج الإخبارية. أما في الواقع، فهي تعمل في الاتجاه المعاكس في بعض الأحيان.

يمكن أن يكون هناك أسباب أخرى للإغلاق. فقبل أيام قليلة كتبت ليلى فاضل من *واشنطن بوست* عن برنامج تلفزيون البغدادية الذي يسمح للعراقيين بالتعبير عن غضبهم على الهواء مباشرة. قال لها مقدم البرنامج، ميناس سهيل: "نحن لا نقيد الناس. يمكن أن يقولوا ما يريدون ضد الحكومة ورئيس الوزراء والفساد". وقد نجا سهيل من اعتداءات عديدة على أيدي قوات الأمن ومن آلاف التهديدات وقُتل عدد من زملائه، وهو ينام في المحطة لأسباب أمنية.[39]

هذا ولا تزال الحكومة العراقية تستخدم قوانين سلطة الائتلاف المؤقتة الأخرى ضد الصحفيين.

أحدث القانون 65 هيئة الاتصالات والإعلام العراقية يوم 20 مارس/آذار 2004، وينص على أن الهيئة ينبغي ألا تدافع عن مواقف أو مصالح أي فريق سياسي أو ديني معين، وعليها بالأحرى أن تضمن اطلاع المواطنين العراقيين على وجهات نظر مختلفة من أجل خلق خطاب عام مستنير.[40]

على الورق، بدت الوكالة التنظيمية جيدة وطلبت من المذيعين توفير وصول عادل للأحزاب السياسية وإظهار التوازن في البرامج الإخبارية. أما في الواقع، فهي تعمل في الاتجاه المعاكس في بعض الأحيان.

وقد لعبت الهيئة دوراً معرقلاً في الفترة السابقة لانتخابات 7 مارس/آذار 2010، ووضعت قيوداً جديدة على وسائل الإعلام لمواجهة ما أسمته التحريض على الطائفية من جانب المذيعين، وفقاً للتقارير الصحفية. وفرضت القواعد الجديدة على جميع أعضاء وسائل الإعلام التسجيل لدى الهيئة والتعهد بعدم التحريض على العنف أو الطائفية. وهناك خطط لاستبدال هيئة الاتصالات والإعلام بقانون عراقي، ولكن حتى الآن ليس هناك خطط لتفكيك القانون 65.

وعندما بدأت الحكومة العراقية المنتخبة حديثاً حملة قمع إعلامي في عام 2006 بذريعة الأمن القومي، كان المسؤولون في وضع مثالي لتكميم الصحافة، وفقاً لجويل سيمون، المدير التنفيذي للجنة حماية الصحفيين.

قال سيمون: "لديهم مجموعة كاملة من القوانين التي يمكن أن يستخدمونها – قوانين عهد صدام حسين عندما تكون مفيدة والقوانين الإضافية التي وضعتها سلطة الائتلاف المؤقتة وقوانينهم الأحدث. وفي بعض الأحيان، يسنون قانونا تقدمياً إلى حدّ معقول ويراقبونه، ومن ثم يستخدمون قوانين موجودة أكثر قمعاً عندما يتعين عليهم فعلاً اتخاذ إجراءات ما. هذا هو الواقع ولا أحد لديه أي حافز لتغييره". إن المشهد الإعلامي العراقي "تعددي، لكنه ليس حراً بالضرورة".[41]

أصوات الصحفيين العراقيين

تشكّل استراتيجيات البقاء على قيد الحياة بالنسبة للصحفيين العراقيين جزءاً من صناعة الأخبار بقدر ما هي مهام ومواعيد نهائية. هم ليسوا مصابين بجنون الاضطهاد، لكن لديهم كل الأسباب ليقلقوا.

صُنّف العراق لست سنوات متتالية، من 2003 إلى 2008، على أنه البلد الأشد فتكاً بالصحافة في العالم، فقد تعرض الصحفيون للضرب والخطف والتعذيب والقتل على يد ميليشيات ومجرمين وجماعات إرهابية شتى وهجوم قوات الأمن والجيش أحياناً. وكان السلك الصحفي العراقي هو الأكثر تضرراً على الرغم من أن صحفيين أجانب فقدوا حياتهم أيضاً.

ومن الإعلاميين الذين قتلوا في الفترة من 2003 لغاية 2010 البالغ عددهم 145، كان هناك 117 من السكان المحليين، وفقاً لإحصاء أجرته لجنة حماية الصحفيين. وقد خسرت شبكة الإعلام العراقي الحكومية التي تتضمن قناة العراقية التلفزيونية وصحيفة الصباح 14صحفياً، أي أكثر من أي مؤسسة إعلامية في ما أصبح يعرف بالصراع الأكثر فتكاً بالإعلاميين في التاريخ الحديث، وكان هناك 39 جريمة قتل من العدد الإجمالي للوفيات.

وبشكل لا يمكن تصوره بلغت نسبة الإدانة بجرائم القتل صفراً– فلم تتم إدانة مجرم واحد.[42]

صُنّف العراق لست سنوات متتالية، من 2003 إلى 2008، على أنه البلد الأشد فتكاً في العالم بالنسبة للصحافة. فقد تعرض الصحفيون للضرب والخطف والتعذيب والقتل.

وكان العراق السوق العالمي الأكبر للرهائن، وفقاً لتقرير صدر في أغسطس/آب 2010 عن منظمة مراسلين بلا حدود ومقرها باريس (RSF بالأحرف الأولى باللغة الفرنسية). فقد اُختطف أكثر من 90 إعلامياً من 2003 لغاية2010، وقُتل ما لا يقل عن 42 في وقت لاحق، ولا يزال هناك 14 مفقوداً، وفقاً لمراسلين بلا حدود.[43]

وانخفضت الوفيات من 32 وهو رقم مرتفع جداً في عامي 2006 و2007 إلى 11 في عام 2008. وعلى الرغم من هذا الانخفاض الحاد، فإن عدد ضحايا 2008 "لا يزال من بين أعلى الضحايا السنوية في تاريخ لجنة حماية الصحافيين". وكل أولئك الذين قتلوا في السنوات الثلاث الماضية كانوا عراقيين. وفي عام 2009، حلت الفلبين محل العراق باعتبارها البقعة الأكثر فتكاً بالإعلاميين.

ويتوافق انخفاض وفيات الإعلاميين مع تحسن عام في الأوضاع الأمنية. ففي عام 2009، قتل أربعة صحفيين، وهو العدد الأقل منذ الغزو الأمريكي، وذلك وفقاً للجنة حماية الصحافيين ومنظمة مراسلون بلا حدود.

وربما يواجه مجتمع الصحافة في العراق أوقاتاً أكثر صعوبة. ففي عام 2010، ذكرت منظمة مراسلون بلا حدود أن عدد الصحفيين الذين قتلوا ارتفع إلى سبعة، وقع خمسة منها من سبتمبر/أيلول إلى ديسمبر/كانون الأول، وهي فترة زيادة ملحوظة في أعمال العنف الطائفي، ما يشير إلى علاقة ما بينهما.

وقد لفتت الزيادة في وفيات الصحفيين، رغم أنها طفيفة، انتباه المراقبين الإعلاميين. إذ قال سيمون مدير لجنة حماية الصحافيين: "عليك أن تفترض أن الصحفيين سيتعرضون مرة أخرى لخطر أكبر ولاسيما أنهم يعتبرون حزبيين ومتحالفين مع مصالح سياسية وطائفية مختلفة في العراق وسيتم استهداف الصحفيين إذا دخلت تلك المصالح الخاصة مرة أخرى في صراع مفتوح".[44]

وقد أظهر الصحفيون العراقيون الذين تمت مقابلتهم لأجل هذا التقرير بصورة عامة ثقة قليلة بأن الوضع سيتحسن في المشهد السياسي الحالي في العراق. وقدم المراسل المستقل محمد القيسي مقارنة قاتمة جداً بين الحياة في عراق ما قبل الحرب وفي الوقت الحاضر.[45]

كتب القيسي واصفاً الوضع في عهد صدام حسين: "لم ننشر الكثير من المقالات خوفاً من أن يتم القبض علينا واستجوابنا، وعندها إما أن نمنع من الاستمرار في العمل كصحفيين أو نسجن أو يحكم علينا بالإعدام. ولكن بقدر ما كان الحال آنذاك سيئاً، كان الصحفيون يعرفون أين يقفون، أما الآن فهم معرضون للهجوم من جميع الأطراف.

وكتب في نوفمبر/تشرين الثاني 2010 أن ما كان موجوداً من قبل "يبدو مواتياً بالمقارنة مع الوضع اليوم، مع دخول البلد في حالة من الفوضى العنيفة. نحن لا ننشر اليوم بحرية ولا نتحرى أي خبر "ساخن" خوفاً من الاتهام بالإرهاب أو التجسس أو السجن أو الاغتيال، وجميعها شائعة في العراق".

عموماً، أظهر الصحفيون العراقيون الذين تمت مقابلتهم لأجل هذا التقرير ثقة قليلة بأن الوضع سيتحسن في المشهد السياسي الحالي في العراق.

وتدعم التقارير الواردة من لجنة حماية الصحافيين وغيرها من المراقبين الإعلاميين حجة القيسي بأن أنواعاً معينة من التغطية من المرجح أن توقع الصحفيين في ورطة عميقة. وتظهر الأرقام أن تغطية الفساد في العراق يمكن أن تكون عقوبتها الإعدام.

ثمة مثالان على هذه الحالة: قُتل المراسل سوران مامه حمه، وعمره 23 عاماً، في 21 يوليو/تموز 2008 بعد أسابيع من نشره مقالاً في مجلة Lvin (خطوة) المستقلة الناطقة باللغة الكردية عن "تورط ضباط الشرطة والأمن" في عصابة دعارة في كركوك. وكثيراً ما كتب حمه عن الفساد المحلي وتلقى تهديدات تأمره بوقف تحقيقه الصحفي.[46]

ونجا عماد العبادي، مدير تلفزيون الديار، من طلقات في الرأس والعنق والصدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 بعد تغطية الفساد المالي في مكتب الرئيس واتهام قوات الأمن العراقية بأنها كانت تتصرف "بطريقة غير قانونية بما يخالف الدستور العراقي". وقد اكتسب العبادي سمعة طيبة بسبب الصحافة "الصريحة".[47]

إن الهجمات يمكن أن تأتي من أي مكان، وهذا ما يبقي محمد القيسي يضرب على باب منزله بمقبض المكنسة كل صباح.

ففي رسالة إلكترونية في نوفمبر/تشرين الثاني، وصف القيسي العقبات التي يجتازها لتجنب سقطة في الجانب الخاطئ. بشكل عام، يبدأ يوم العمل في الساعة الثامنة صباحاً ما لم يبدأ المتمردون قبل ذلك بهجمات أو تقرر قوات الأمن العراقية القيام بعمليات خلال ساعات حظر التجول. وهو يملك خوذة وسترة واقية من الرصاص لكنه لم يلبسها منذ سنوات، فهي تلفت النظر فقط ولا توفر الكثير من الحماية، كما قال المراسل الذي أصيب بجروح بينما كان يغطي المعارك الدامية في الفلوجة في أوائل الحرب.

وكطريقة في البقاء على قيد الحياة يستخدم القيسي، عندما يكون في مهمة، أربعة أسماء وبطاقات هوية مختلفة ويتنقل عبر نقاط التفتيش في أحياء وبلدات من مختلف الانتماءات الطائفية والسياسية، ويغير مظهره حسب الظروف، ويلجأ إلى الأماكن التي يعرف أنها آمنة في بغداد والموصل والفلوجة وبلدة أبو غريب.

ويوضح القيسي قائلاً: " إحدى هذه الهويات هي هويتي الحقيقية، وقد ساعدني صديق على تزوير الهويات الثلاثة الأخرى. الأولى منها لرجل سني يعمل في صحيفة سنية متطرفة، والثانية لرجل شيعي يعمل في صحيفة ذات صلات قوية مع الحكومة العراقية، والثالثة لصحفي مستقل، يمكنني استخدامها عند ذهابي إلى الأحياء السنية الشيعية المختلطة، أما الرابعة – هويتي الحقيقية – فلا أستخدمها إلا مع الجيش الأمريكي والبرلمان العراقي وفي المنطقة الخضراء.

"نعم، أنا أكذب عندما أعمل كصحفي. أجد نفسي مجبراً على الكذب أمام تنظيم القاعدة عندما أقول لهم إنني أعمل في قناة الجزيرة كي أتجنب أية اتهامات بالتجسس والاغتيال. وأجد نفسي مجبراً على الكذب على الميليشيات الشيعية عندما أقول لهم أني أعمل في المحطة التلفزيونية اللبنانية *المنار*، التي يديرها حزب الله وتدعم قضيته، وذلك لكي أعود إلى منزلي سالماً في الليل".

"في كثير من الأحيان أطلق لحيتي وشاربي لعدة أيام من أجل تغيير ملامح وجهي. ومن ثم أجد نفسي أحلق وأرتدي الجينز، لأرتدي العباءة التقليدية العراقية في مهمة مختلفة بعد بضعة أيام".

وقال القيسي، وهو أب لثلاثة أطفال، أن لدى زوجته هواجس دائمة بأنه سيقتل أثناء وظيفته "وسينجو" قتلته بفعلتهم، وهذا مرجح في ضوء سجل العراق البائس حول تقديم قتلة الصحفيين إلى العدالة.

ولا يأتي الخطر دائماً من الخارج. فقد واجه الصحفي محمد فوزي البلطجة في حيه في بغداد بعدما أشيع أنه يعمل لصالح الأمريكيين، الأمر الذي لم يكن صحيحاً حينها. لقد استيقظ منزعجاً في منتصف الليل على رنين الهاتف المحمول وبادره صوت يقول: "نحن نعرف لصالح من تعمل ونريد أن نتحدث إليك. ابق بعيداً عن الحي".

"بالنسبة لي، كان ذلك تهديداً بالقتل"، قال فوزي (30 عاماً) الذي كان يعمل في وكالة العين الإعلامية، وهي شركة عراقية خاصة تأسست في أكتوبر/تشرين الأول 2004. وهكذا انتقل المراسل الذي عاش في الحي الشيعي من بغداد إلى مبنى مكتبه الآمن تماماً لبقية عام 2007، وكان يتقاسم غرفة صغيرة مع زميل له لديه تجربة مماثلة. إن التفكير في المستقبل أمر أساسي للبقاء على قيد الحياة، كما قال الصحفي.[48]

وأضاف فوزي: "في نقاط التفتيش، تسأل [قوات الأمن]، "من أين أنت؟ "أين تعمل؟"ماذا تعمل؟" فإذا أعطيت إجابة خاطئة، يمكن أن يضربوك أو يقتلوك لمجرد ذلك. عليك أن تعرف مع من تتعامل وأن يكون لديك خطة قبل أن تذهب. أقول لهم إننا فقط ذاهبون لعمل قصص إيجابية وليس ثمة ما يدعو للقلق بشأن أي شيء".

وقد حدد فوزي، على مقياس من 1 إلى 10، مستوى الخطر على الصحفيين عند أعلى حد له خلال القتال الطائفي الوحشي في الفترة 2006–2007 قائلاً: "كانت أعمال العنف عشوائية ولم تكن هناك أية سيطرة". لكن مستوى الخطر كما يقول انخفض حالياً إلى أربعة وهو يرتفع بسبب تجدد القتال. ويضيف: "أحياناً عندما نعمل على خبر ما، نتوقف ونفكر، 'هذا الشيء الذي أغطيه يمكن أن ينهي حياتي.' لقد تعلمنا أن نتعايش مع ذلك".

وهناك الكثير من الأدلة التي تدعم ادعاء فوزي بأن أفراد الأمن في العراق يضايقون بانتظام العاملين في مجال الإعلام. ففي يناير/كانون الثاني 2010، ذكرت منظمة مراسلون بلا حدود أن العنف والتهديدات من قوى الأمن، ومعظمهم من الشرطة والجيش، بات يشكل مشكلة كبيرة بالنسبة للصحفيين.[49]

ويعدد التقرير الحوادث المذكورة التي لفتت انتباه منظمة مراسلون بلا حدود في يناير/كانون الثاني وحده. ومن بينها:

- "أصدرت الشرطة في محافظة ميسان... في 7 يناير/كانون الثاني أمراً يمنع الصحفيين من... نقل الأخبار في الأماكن العامة، بما في ذلك تصوير المباني العامة أو تنظيم الاجتماعات، دون الحصول على إذن مسبق من السلطات المحلية". إن الصحفيين "بحاجة الآن إلى تصريح للوصول إلى المعلومات".
- "بعد انفجار قنبلة في سوق في النجف... في 14 يناير/كانون الثاني، مُنع العديد من الصحفيين – بناء على أوامر المحافظ، من تغطية مشهد الانفجار أو الذهاب إلى المستشفيات حيث تم نقل الضحايا". وقد ضربت الشرطة مصورين من ثلاث محطات تلفزيونية.
- مُنع أفراد الجيش طاقماً من تلفزيون البغدادية من مواصلة التصوير في مدينة المحمودية"، على بعد 15 ميلاً جنوب بغداد، يوم 16 يناير/كانون الثاني وطالبهم الجنود بتقديم تصاريح من سلطات المدينة. وكان الطاقم قد صور البرنامج اليومي *صباح الخير يا عراق* الذي "تبثه المحطة مباشرة من شوارع مدن مختلفة كل يوم".[50]

إن المعاملة الخشنة من قبل قوات الأمن "جزء من الروتين. ونحن معتادون على ذلك"، كما قال فوزي، الذي نشأ والصراع على عتبة بيته، بما في ذلك الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت من 1980–1988 وأسفرت عن مئات الآلاف من الضحايا.

وفي معظم الحالات، كان قتل الصحفيين في العراق مع سبق الإصرار. فمن بين 146 قتيلاً، كان هناك 93 مستهدفين، وفقاً للجنة حماية الصحافيين.

لا يزال ما يمكن أن يكون الصحفي المبتدئ مازن البغدادي ذي الثماني عشر عاماً قد فعله لجلب القتلة إلى عتبة منزله في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 لغزاً. فوفق روايات الأخبار، في يوم أحد حوالي الساعة 6 مساء، اقترب ثلاثة رجال يرتدون ملابس مدنية من منزل البغدادي في مدينة الموصل بشمال العراق، وتحدثوا مع والده. قالوا له إنهم استخبارات عسكرية ويجب أن يروا ابنه بسرعة وعندما جاء مراسل تلفزيون *الموصلية* ليلتقي بهم، فتح المسلحون النار عليه أمام عائلته.

بدا عمل البغدادي حميداً بما فيه الكفاية. فقد قدَم برنامجين حواريين، *صباح الخير* و*أسبوع في الموصل*، ونقل الأخبار لقناة الموصلية الخاصة. كان يعمل في المحطة منذ سبعة أشهر عندما قتل ولم تكشف السلطات عن أي دافع وراء جريمة القتل هذه، والتي وقعت بعد شهرين من إطلاق النار على صحفي آخر في الموصلية.[51] وفي سبتمبر/أيلول 2010، أطلق مهاجمون النار من سيارة مسرعة على صفاء الدين عبد الحميد، وهو أب لستة أطفال، أثناء ذهابه للعمل في الصباح فقتلوه. ويروي برنامج عبد الحميد على قناة الموصلية، *مساجدنا*، تاريخ المواقع الدينية في المنطقة. ولم تعلن أية جهة مسؤوليتها عن القتل.[52]

وفي سبتمبر/أيلول، أطلق النار على رياض السراي مذيع ومراسل لتلفزيون العراقية الحكومي فقتل، وذلك في اليوم السابق لمقتل عبد الحميد. لقد ضربه مسلحون غرب بغداد بينما كان في طريقه إلى كربلاء. وقد قدم سراي برامج سياسية ودينية في قناة العراقية. وذكرت الشرطة أنه تم استخدام كاتم للصوت في الهجوم.

وفي تشرين الأول، قتل تحرير كاظم جواد، وهو مصور مستقل، عندما انفجرت قنبلة مثبتة على سيارته بينما كان يقودها إلى بغداد لتسليم فلمٍ. وكان لجواد سمعة طيبة في تصوير المواضيع الحساسة والعمل في مناطق النزاع.

الصحفي 'الشجاع'

بعض الصحفيين العراقيين يتحدون الصعاب.

في يوليو/تموز 2010، نشرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز خبراً[1] عن فلاح العزاوي، مراسل "يرتدي قميصاً وربطة عنق بلون الطماطم"، يجوب أزقة بغداد بمكبر صوت يتحدث به.

وذكرت الصحيفة أن "العزاوي يمثل شجاعة الصحفيين في البلاد". فهو يقضي وقته في التحقيق في الفساد وتذكير المسؤولين بعيوبهم على الهواء. وقد كسب متابعة مؤيدة لبرنامجه، *بين الشعب*، الذي يبث على قناة صغيرة مستقلة هي الديار.

نجح العزاوي (48 عاماً) في البقاء على قيد الحياة. "في العام الماضي، أطلق مسلحون النار وأصيب زميل له... انتقد أقارب مسؤولين حكوميين" في مقالة. وقد تفاخر العزاوي لمراسلي تايمز بأن حب الناس سيحميه قائلاً: "إذا عادت الميليشيات الخاصة، قد يبطئ لكنه "لا يتعهد بالتوقف". لقد أصبح فلاح العزاوي في العراق شذوذاً حقيقياً.

(1) نيد باركر ورحيم سلمان، "مراسل عراقي يتعرض للمخاطر. كل ذلك من أجل الخبر"، لوس أنجلوس تايمز، 15 يوليو/تموز 2010، http://articles.latimes.com/2010/jul/15/world/la-fg-iraq-press-20100715

هذا ويبقى بعض الذين ينجون من محاولات الاغتيال معوقين بصورة دائمة. فقد كان عمر الجبوري، مدير العلاقات العامة في تلفزيون الرشيد، يقود سيارته إلى العمل في إبريل/نيسان عندما انفجرت قنبلة مغناطيسية وضعت تحت مقعد السائق. ووصف الجبوري الحادث لهيئة الإذاعة البريطانية متذكراً: "وجدت نفسي ملقىً في الشارع. لم أتمكن من معرفة ما حدث، ولكني فهمت عندما رأيت إحدى ساقي في السيارة والأخرى ملقاة في الطريق. وضعت يدي على ما تبقى من ساقي، وخلعت حزامي ولففته حولها". عاد الجبوري إلى العمل في كرسي متحرك، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن هذا الهجوم.[53]

وقد أصدر مدير حرية الصحافة في المعهد الدولي للصحافة أنتوني ميلز بياناً في اليوم التالي لاغتيال البغدادي قائلاً: "إنه أمر مخيب للآمال حقاً أن نرى عدد الصحفيين الذين يقتلون في العراق يرتفع مرة أخرى. ينبغي ألا نرتاح لأن هذا الرقم لا يزال أقل بكثير من ذروته في أعقاب الغزو الأمريكي. إن العراق أحد البلدان الأكثر خطورة في العالم على الصحفيين، والقتلة يواصلون العمل مع الإفلات من العقاب".[54]

ولفت فلاح المشعل، رئيس تحرير صحيفة *الصباح*، النظر إلى التهديد المستمر للصحفيين. ففي مقابلة أجريت معه عام 2008، قال لهيئة الإذاعة البريطانية BBC: "إن الصحافة في جميع أنحاء العالم معروفة بأنها عمل المتاعب وفي العراق هي عمل الموت". هكذا تحدث المشعل عن تجربته.[55] وقبل سنة من ذلك، قتل رئيس تحرير *الصباح* بطلق في الرأس بعد اختطافه على يد مسلحين من منزله في أحد أحياء بغداد وعثر على جثته في مشرحة المدينة.

كردستان: العراق الآخر

في حلقة لبرنامج 60 دقيقة في فبراير/شباط 2007، تغنى مراسل CBS نيوز بوب سيمون بمجد كردستان العراق وهي منطقة تتمتع بحكم شبه ذاتي حيث كان هناك "بناء للأمة في كل مكان... الرافعات أكثر من المآذن" مع ظهور مراكز التسوق والمجمعات السكنية.

"وقوات الأمن في كردستان منضبطة وموالية خلافاً للكثير من المناطق العراقية وهم جميعاً من الأكراد ولا توجد هنا انقسامات عرقية، وبالتالي فإن العنف يبقى على الجانب الآخر من الحدود"، حسبما ذكر سيمون في ذلك الحين.[56]

الأغلبية الساحقة من 900 مطبوعة متوفرة في أكشاك الصحف هي أبواق للأحزاب السياسية.

وبعد أربع سنوات، شهدت المنطقة الجبلية في شمال شرق العراق قمعاً لوسائل الإعلام وعنفاً ضد الصحفيين على نطاق واسع. ففي مقالة في ديسمبر/كانون الأول 2010 لمعهد صحافة الحرب والسلام، وصف الصحفي مريوان حمه سعيد إعلام كردستان العراق بأنه "منقسم بعمق بين الوسائل الحزبية والمستقلة". فالأغلبية الساحقة من أصل 900 مطبوعة المتوفرة في أكشاك الصحف هي أبواق للأحزاب السياسية.[57]

وقد وثّق مركز مترو للدفاع عن الصحافيين الذي يديره حمه سعيد التغطية الإخبارية المنحازة والمتقلبة من جانب وسائل الإعلام الحزبية قبل الانتخابات البرلمانية في مارس/آذار 2010، بما في ذلك عمليات أخبار

"حملات التشهير والهجمات الشخصية ضد الساسة والمنافسين". ووجدوا "50 حالة تقوم فيها الشرطة وقوات الأمن وأعضاء الحزب بمضايقة الصحافيين وضربهم ومنعهم من تغطية الأخبار. لقد كان زمناً صعباً بالنسبة لوسائل الإعلام وحدد المسار لبقية السنة"، كما قال حمه سعيد في ديسمبر/كانون الأول.

وشهد مايو/أيار 2010 نقطة انعطاف أخرى في الإعلام الكردي.

فقد خرج المدافعون عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة إلى الشوارع للاحتجاج على "تعذيب وقتل" سردشت عثمان، 23 عاماً، الذي اختطف في العاصمة الكردية أربيل. "وقد عثر على جثته الممزقة... برصاصتين عبر الفم" على طريق بالقرب من الموصل على بعد 50 ميلاً غرباً.[58]

وقال أصدقاء عثمان لمراسل *نيويورك تايمز* سام داغر إنهم يعتقدون أن "مقالاته الساخرة والفجة" عن مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، وعائلته قد أغضبت الحزبين الذين يحكمان كردستان منذ زمن طويل.

وكتب داغر في مقالة أرسلت من السليمانية في 18 مايو/أيار "الآن تؤكد وفاته القيود على حرية التعبير وتثير نقاشاً غاضباً حول القضايا التي يمكن أن تكلف الصحفيين حياتهم". وأضاف بأن من هم في السلطة "سعوا جدياً لقمع الإعلام المستقل بإطلاق محطات تلفزيونية وصحف لا تعد ولا تحصى وجذب الصحافيين برواتب سخية."[59]

وكانت المواجهة بين وسائل الإعلام والحكومة تختمر قبل مقتل عثمان. ففي 24 فبراير/شباط 2010، شنت صحيفة حولتي، وهي صحيفة مستقلة مقرها السليمانية، احتجاجاً جريئاً. وكُتب على صفحة أولى فارغة عادةً شعار "لديك البنادق، لدينا الأقلام".

وكان الصحفيون يحتجون على سلسلة من التهديدات والعنف الجسدي والمضايقات القانونية في كردستان العراق في الفترة التي سبقت انتخابات شهر مارس/آذار. وفي الوقت نفسه، كانت وسائل الإعلام الكردية تصطدم بالدعاوى التي رفعها المسؤولون الحكوميون والحزبيون. الأمر الذي يبدو شديد الوقاحة.

فقد رفع الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة الرئيس مسعود بارزاني، دعوى تشهير بموجب قانون العقوبات في عهد صدام حسين طالباً 1 مليار دولار تعويضاً عن الأضرار وإغلاق الصحيفة الأسبوعية المعارضة *روزنامة*. ويُعتقد أن هذه المطالبة بالتعويض عن الأضرار هي الأكبر في تاريخ العراق.[60]

و كما قال محمد عبد الدايم منسَق برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للجنة حماية الصحافيين، في تقرير في أغسطس/آب 2010" تكشف المطالبة السخيفة بالتعويض عن الضرر أن هذه ليست دعوى قضائية جدية بل محاولة وقحة لاستخدام الجهاز القضائي لإسكات صحيفة" وأضاف إن "الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة البرزاني يستهدف صحيفة احتجت على تهريب النفط"،

كانت هذه القضية حساسة للغاية. وكانت *روزنامة* قد نشرت تقريراً يتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، الحزبين الحاكمين، بالكسب غير المشروع من تهريب النفط إلى إيران. وذكر الصحفي سيروان رشيد استناداً إلى معلومات من مصادر عدة أن الحزبين كسبا الملايين من هذه الممارسة، وفقاً للجنة حماية الصحافيين. لكن الحزبين نفيا هذه التهمة.

كما عُلّقت دعاوى كثيرة أخرى، من ضمنها نصف مليون دينار (427000 دولار) ضد أوين الأسبوعية، المجلة المستقلة التي تصدر في السليمانية. وكانت *أوين* تقاضى على مقالة نشرت بتاريخ 9 مارس/آذار بعنوان "أحزاب المعارضة تقول: إن أربيل ليست استثناء في ما يتعلق بتزوير الانتخابات". وتساءل عمود في العدد نفسه "ما إذا كان ينبغي أن يبقى مسعود البارزاني" رئيساً لحكومة إقليم كردستان.[61]

وقال رئيس تحرير أوين، شوان محمد، لمعهد صحافة الحرب والسلام أن هناك 20 دعوى قضائية معلقة ضد صحيفته. "لقد أثروا في عملنا. نحن أكثر حذراً حيال ما ننشر، حتى حين نكون متأكدين من دقة المعلومات". وحذرت منظمة مراسلون بلا حدود في تقرير صدر في سبتمبر/أيلول 2010 من أن موجة دعاوى التشهير كانت تضعف حرية الصحافة في كردستان.

وقد عمقت المضايقات القانونية التوتر بين الحزبين الحاكمين ووسائل الإعلام، وفقاً لحمه سعيد، وهو يشغل أيضاً منصب نائب رئيس مرصد الحريات الصحفية ومقره بغداد، الذي قال في ديسمبر/كانون الأول: "[السياسيون] خائفون، إنهم قلقون من فقدان السلطة وحتى الأكثر ليبرالية منهم يعتقدون بضرورة وجود قيود على حرية الصحافة ويريدون برفع دعاوى زائدة أن يرسلوا رسالة تقشعر لها الأبدان بأن على الصحفيين أن يتراجعوا عن تغطية القضايا التي لا تعجبهم وإلا سيجدون أنفسهم في ورطة. إن هؤلاء يتهمون الصحفيين بأنهم خونة".

وفي 10 يناير/كانون الثاني 2011، أفاد حمه سعيد أن الحزب الديمقراطي الكردستاني قرر في خطوة مفاجئة سحب جميع الدعاوى القضائية التي رفعها ضد وسائل الإعلام. فلماذا غيّر الحزب رأيه؟

رأى حمه سعيد ثلاثة أسباب محتملة لذلك: كان الحزب تحت ضغط من المطلعين الذين كانوا ضد الدعاوى القضائية، وكان هناك احتجاج قوي محلي ودولي، وتم اختيار لجنة جديدة في الانتخابات الداخلية لرئاسة الحزب الديمقراطي الكردستاني. وأضاف الصحفي "لكن دعونا نرى ما إذا كان الحزب سيسقط الدعاوى حقاً، والأهم من ذلك ما إذا كانت القضايا ستغلق في المحاكم".

وكان حمه سعيد ينتقد الحكومة على جبهة أخرى هي: التحقيق في مقتل عثمان. فبعد خمسة أشهر، أصدرت الحكومة الإقليمية الكردستانية تقريراً هزيلاً من 430 كلمة يزعم أن "عثمان قتل على يد عضو في جماعة أنصار الإسلام"، وهي جماعة إسلامية متشددة، "لعدم تنفيذ العمل الذي وعدهم به". ولم يكن هناك أية أدلة

"لا أعتقد أبداً أن الصحفيين سيفوزون عندما يتعلق الأمر بصراع مع المسؤولين الحكوميين".

مريوان حمه سعيد، مدافع عن حرية الصحافة في كردستان

تدعم هذا الاتهام كما نفت جماعة أنصار الإسلام أي دور لها في الاغتيال.[62]

وقال حمه سعيد: "حتى بالنسبة لنا كانت صدمة لهم الادعاء بأن هذا الصحفي الشاب كان إرهابياً. لقد عين الرئيس اللجنة ولم يكن أحد يعرف أسماء الأعضاء ولا أحد يؤمن بالتحقيق". وأضاف "لا أعتقد أبداً أن الصحفيين سيفوزون عندما يتعلق الأمر بصراع مع المسؤولين الحكوميين".

يجد الصحفيون المحليون العنيدون وسيلة للتألق ولكن غالباً ما يدفعون ثمناً شخصياً. ففي عام 2009، أقام مرصد الحريات الصحفية بالتعاون مع آيركس جائزة الشجاعة الصحفية الأولى للتحقيق الصحفي، بحيث كانت أعلى قيمة للجوائز 3000 دولار.

وكان عماد العبَادي أحد الفائزين عن مقالاته التي نشرها على موقع *كتابات* الالكتروني والتي تكشف الفساد المالي في الرئاسة. وبعد شهر، هاجمه مسلحون بأسلحة صامتة. ومست ثلاث رصاصات رأسه واخترقت واحدة رقبته. "أنا محظوظ لبقائي حياً"، كما قال العبَادي للإذاعة الوطنية العامة في أكتوبر/تشرين الأول 2010.

وتعاون حمه سعيد، حين كان يستكمل درجة الماجستير في الصحافة في جامعة كولورادو، مع هون شيك كيم، وهو أستاذ في الجامعة، لدراسة وضع حرية الصحافة في عراق ما بعد صدام. وشملت أبحاثهم مقابلات مع 22 صحفياً عراقياً في فبراير/شباط ومارس/آذار 2007.[63]

كان الصحفيون قلقين من إعاقة "الانتماءات السياسية أو الطائفية للإعلام العراقي ومن أن ثقة الجمهور في الصحافة [كانت] قليلة" وكانوا منزعجين بسبب ما وصفوه ب"الرقابة الخفية"، فأحد أفراد العينة قال إن لدى أحزاب السلطة السياسية والطوائف الدينية الآن دعاية ورقابة أكبر مقارنة بعهد صدام حسين، وكتب: "هناك قضايا لا يمكن أن يغطيها الصحفيون، وهناك خطوط لا نستطيع عبورها".

وبرر بعض الصحفيين "حجب أو إغفال أخبار عن المسؤولين الحكوميين الذين يدعمون الجماعات المسلحة العنيفة الخارجة على القانون..بالخوف من الانتقام. وغطى أحد الصحافيين "تورط الميليشيات في جرائم قتل واختطاف المدنيين"، لكن هذه الأخبار لم تظهر "في صحيفته لأن رئيس تحريره [خشي] من العواقب".

وكان هناك اتفاق شديد على الحاجة إلى مزيد من التدريب الإعلامي للارتقاء بالصحافة العراقية إلى المعايير الدولية. فكتب أحد الصحفيين إن "معظم كبار المحررين ومدراء التحرير والصحفيين من الجيل القديم الملتزم بأسلوب كتابة عفا عليه الزمن ولا يلبي معايير التطورات الجديدة في هذا الميدان"، و هنا المجال لتدخل منظمات غير حكومية مثل آيركس ومعهد صحافة الحرب والسلام الصورة.

تأثير تطوير الإعلام: الفاعلون الرئيسيون

انتهى مساران متمايزان لتطوير الإعلام في العراق. بدأ أحدهما على يد وزارة الدفاع الأمريكية بعد الإطاحة بحكومة صدام حسين في عام 2003، وقام المدربون الإعلاميون المدنيون الذين تحدوا التفجيرات الانتحارية والخطف والاعتداءات ليعملوا على المستوى الشعبي مع وسائل الإعلام العراقية المستقلة الناشئة بدعم المسار الآخر.

بدأت خطة البنتاغون مباشرة تقريباً بإعادة بناء نظام الإعلام الوطني في البلاد وتوفير تعدد الأصوات عبر موجات الأثير ، فألغيت وزارة الإعلام الاستبدادية في عهد صدام حسين وصودرت أجهزة الإعلام القديمة للدولة. وفي الوقت نفسه، كانت المنظمات غير الحكومية تخلق استراتيجيات لتطوير وسائل الإعلام في القطاع الخاص لم يستمر منها لفترة طويلة سوى عدد قليل، لكنها تركت أثراً لا يمحى.

وكان معهد صحافة الحرب والسلام ومقره لندن أحد الأوائل الذين وضعوا أقدامهم على الأرض. فعينت الصحافية المخضرمة ماجي زانغر في /أغسطس/آب 2003 لإدارة برنامج المعهد في بغداد وكان ازدهار الإعلام في مرحلة مبكرة عندما بدأت بزيارة مكاتب التحرير وسؤال المدراء "لماذا لا ترسلون لنا شخصين من عندكم؟"

في البداية، كانت العائدات ضئيلة. "يا إلهي! عمل بعض منهم في ظل النظام البعثي ولم يكن لديهم إحساس حقيقي بما كانت عليه الصحافة. كنا نبدأ من الصفر"، تتذكر زانغر مضيفة: "تحولنا في مرحلة أولى إلى محاولة التعرف على الشباب الذين لا يمتلكون خلفية وخبرة في مجال الصحافة ودربناهم من القاعدة إلى القمة، وكانوا رائعين".[64]

عمل المدربون في المعهد على مبدأ أن البرامج التدريبية قصيرة الأمد يمكن أن تكون فعالة في مجتمعات ما بعد الاستبداد أو ما بعد الصراع للقيام بسرعة بتطوير كادر من الصحفيين القادرين على إعلام الجمهور بأخبار دقيقة متوازنة خلال الفترة الانتقالية.

وشملت منهجية التدريب العملي ورشات عمل، مدتها 2–3 أسابيع، مع التركيز على مهارات جمع الأخبار والقيم الصحفية العريقة مثل الصدق والنزاهة، وعمل المراسلون الصحفيون المبتدئون تحت إشراف صحفيين دوليين من ذوي الخبرة وكان يدفع لهم 50 دولاراً إذا قبل أحد مقالاتهم للنشر وينشر على المستوى الوطني والدولي. وفي أوائل عام 2004، تم إنشاء مكتب فرعي في مدينة السليمانية في كردستان العراق. وبعد سنة، بدأ المعهد بالتدريب على البث الإذاعي.

كان الأمن مصدر قلق مستمر، يملي أين وكيف يمكن تنفيذ البرامج. ففي عام 2004، أغلق مجلس معهد صحافة الحرب والسلام مؤقتاً عمله في بغداد بسبب القلق على سلامة موظفيه والصحفيين. وفي ذلك الوقت، كانت الهجمات المحلية والخطف واستهداف الأجانب والمرتبطين بهم في ارتفاع.

"نحن فقط أكرهنا على السماح للأوغاد بالفوز. وهذا بالضبط ما يريدون – طرد أي شخص قد يحدث فرقاً إيجابياً"، تذكرت زانغر وهي تفكر في ذلك الوقت. وهكذا انتقل الفريق إلى مدينة السليمانية الأقل خطورة، على بعد حوالي 130 ميلاً شمال بغداد، حتى تحسنت الأوضاع الأمنية.

وكان يجري باستمرار اختبار الاستراتيجيات لإبعاد الصحفيين الطلاب عن الأذى. وقد لقب مراسلو معهد صحافة الحرب والسلام زانغر "بالعمة" باللغة العربية، وهو مصطلح كانوا يستخدمونه عندما يتصلون بالهواتف المحمولة لتجنب لفت الانتباه إلى أنفسهم أو إليها.

وأوضحت زانغر، "إنهم لا يريدون لفظ اسم انكليزي لربما يسمعهم شخص ما". "نعم، كانت الأمور سيئة إلى هذا الحد. كفوا عن ... حمل هواتف تعمل بالأقمار الصناعية نعطيها لهم نحن ووكالات أنباء أخرى وكانوا يقولون لي "إذا اتصلت ولم أتحدث إليك بالإنجليزية فذلك لأن شخصاً قد يتنصت علي".

كان المراسلون الصحفيون يتحدثون إلى الناس في الشوارع ثم يركضون نحو الزاوية ويخربشون مقتطفات حتى لا يراهم أحد يحملون دفتر ملاحظات. فإذا ظنوا أنهم يتعاملون مع السنة، يقولون إنهم يعملون لشبكة الأخبار العربية الجزيرة. أما مع الشيعة، فستكون مؤسسة مؤيدة لقضيتهم.

ونوهت زانغر "كان لدينا الكثير من النقاش حول أخلاقيات هذه الممارسات، ولكن خلاصة القول أن الصحفيين القتلى لا ينقلون الأخبار، وفكرنا أن الخبر كان مهماً حقاً. كانوا يتوقفون عن فعل أي شيء يمكن أن يجعل الأمر يبدو كما لو أنهم يتواطئون مع الأجانب الكفرة".

> ***"كان لدينا الكثير من النقاش حول أخلاقيات هذه الممارسات، ولكن خلاصة القول أن الصحفيين القتلى لا ينقلون الأخبار، وفكرنا أن الخبر كان مهماً حقاً.***
>
> ماجي زانغر، معهد صحافة الحرب والسلام

وقد أصدر معهد صحافة الحرب والسلام نموذج تصاريح صحفية باللغة الإنجليزية بحيث يمكن للصحافيين المناورة خلال نقاط التفتيش الأمريكية والانتقال إلى المنطقة الخضراء لعقد المؤتمرات الصحفية. كما أصدروها أيضاً باللغة العربية ليتمكنوا من عبور جيش المهدي وحواجز الطرق السنية. ثم أصبح خطيراً جداً حمل أي منهما، لأن "أي صحافي كان مشتبه به"، وفقاً لزانغر.

وروت زانغر تجربتها في ورقة في عام 2005 عن الدروس المستفادة من التدريب في العراق وأشارت إلى أن الدورات الأولى كانت أقل نجاحاً. فقد "عمل جميع الصحفيين الأوائل الذين تمَّ تدريبهم في ظل نظام البعث وكان لديهم القليل من المهارات في التغطية المتوازنة والمحايدة ولم تكن ورشات العمل القصيرة كافية بالنسبة لهم للتغلب على العادات السيئة والاقتراب بعملهم من موقف أكثر مهنية".[65]

مثال على هذه الحالة: أرسلت إحدى الصحف ثلاث "مراسلين" كانوا في الواقع كتاب أعمدة. وكما اتضح، كانت الأسبوعية الصغيرة تنشر في الغالب الأعمدة والافتتاحيات والقليل جداً من الأخبار. وقد وصف أحد الصحافيين يوم عمل نموذجي كما يلي: كان يجلس إلى المكتب، ويستمع إلى أخبار الراديو، وعندما يلفت انتباهه شيء ما، كان يكتب رأيه حول هذا الموضوع.

كتبت زانغر في ورقتها لعام 2005 إن "من المستحيل تقريباً إقناع الصحفيين الذين اعتادوا على هذا النوع من الصحافة الكسولة بأنهم بدلاً من ذلك يجب أن يذهبوا يومياً إلى الشوارع الساخنة والخطيرة والمزدحمة بالمرور للتحدث مع تشكيلة من المصادر المختلفة لجمع مجموعة كبيرة من المعلومات ومن ثم كتابة مقالة موجزة في 600 كلمة".

وبعد هذه الدورات الأولية، تحول تركيز المعهد. فبدلاً من إعادة تجهيز الحرس القديم، بحث المدربون عن وجوه جديدة وتم معظم التجنيد بالكلام، وأحياناً في ظل ظروف شاذة. وتذكرت زانغر عامل توصيل الغاز الذي اكتشف إعلان دورة جديدة نشر على بوابة منزل مستأجر، حيث يعمل المعهد، فأخبر به جميع الشباب الذين مرَّ بهم وقد انخرطوا في الدورة وأصبحوا متدربين لامعين.

وكان دعم تطوير جمعيات الدفاع الإعلامية جزءاً من رسالة المعهد. ففي عام 2004، شاركت جمعية المهنيين الإعلاميين المحليين في تشكيل مرصد الحريات الصحفية ومقره بغداد، والذي أصبح فيما بعد صوتاً رائداً في مجال حرية الصحافة في العراق.

وبعد خمس سنوات، عندما ساءت الظروف بالنسبة للصحافة في كردستان العراق، عمل معهد صحافة الحرب والسلام مع وسائل الإعلام المحلية لإنشاء مركز مترو للدفاع عن الصحافيين في السليمانية، واندمج هذا مع المرصد في يوليو/تموز 2010 لتوفير صوت أكثر توحيداً لمجتمع الصحافة العراقية من أجل لاحتجاج على قمع الحكومة وتعزيز إصلاح قوانين الإعلام.

ووفقاً لتقرير صادر عن المعهد، "تتبع المرصد مئات الاعتداءات على الصحافة". وتضغط الجماعة على الحكومة العراقية لحماية المراسلين الصحافيين وتنظيم مظاهرات تطالب بمزيد من الحقوق الإعلامية ومزيد من الوصول إلى المعلومات.[66]

وقد استشهد عمار الشهبندر، رئيس بعثة المعهد في العراق، ببعض نشاطات المؤسسة وأهمها: مركز قانون وسلامة الإعلام في بغداد، وهو مركز لتوفير الحماية القانونية والتدريب للصحفيين الذين يعملون في بيئات عدائية ولديه مكاتب في أربيل والسليمانية والبصرة ومكاتب فرعية في معظم المحافظات الأخرى. وجزء من جدول أعماله تعزيز فهم الإعلاميين لحقوقهم بموجب القانون العراقي الحالي.

وذكر المعهد في عام 2010 أنه تم تدريب ما لا يقل عن 900 صحفياً على التغطية الصحفية والتحرير وإدارة الأخبار على مدى السنوات القليلة الماضية.

ووفقاً للشهبندر، فمنذ عام 2003، تلقى المعهد نحو 28,2 مليون دولار لتطوير الإعلام في العراق، غالبيتها من وزارة الخارجية الأمريكية،. وجاء 3,2 مليون دولار فقط من الإجمالي من مصادر أخرى مثل الإدارة البريطانية للتنمية الدولية والمعهد الجمهوري الدولي ومؤسسات المجتمع المفتوح. ومن 2007 إلى 2010،

تلقى المعهد 19,4 مليون دولار من وزارة الخارجية. وتغطي منحة بمبلغ 4 ملايين دولار من وزارة الخارجية عامي 2011 و2012.[67]

أما بالنسبة للتمويل المستقبلي، فقال الشهبندر" "نعم، لدينا مخاوف كبيرة في هذا الصدد، فقد انخفضت ميزانيتنا في العراق من 6 ملايين دولار إلى 2 مليون دولار سنوياً. أنا متأكد من أننا سنحصل على المزيد هذا الصيف، ولكنها مخاطرة كبيرة. نعم، أعتقد أن تمويل المنظمات غير الحكومية سيكون أكثر صعوبة في المستقبل، في كل مكان. ولكن ربما يبقى تمويل العمليات في مناطق الأزمات مثل العراق وأفغانستان متوفراً... سيتعين علينا أن ننتظر ونرى".

وفي أوائل 2005، بدأ المجلس الدولي للبحث والتبادل (آيركس) وهو قوة أخرى لتطوير الإعلام، عملياته في العراق.

وفي آذار من ذلك العام، قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية 6 ملايين دولار لتطوير الإعلام بموجب عقد مع مؤسسة التنمية الأميركية، وهي منظمة غير ربحية مقرها في الإسكندرية، فيرجينيا. وتلقى آيركس 1,69 مليون دولار منها كمقاول من الباطن للتعامل مع التوظيف والاستشارات وتدريب الصحفيين ومديري صناعة الأخبار. وقد بدأ بتلك القفزة التزام المنظمة طويل الأمد في العراق. واعتباراً من يناير/كانون الثاني 2011، تلقى آيركس نحو 24,2 مليون دولار، معظمها من وزارة الخارجية.

ومن يناير/كانون الثاني 2010 إلى يونيو/حزيران 2012، تلقى آيركس منحة قيمتها 8,5 مليون دولار من وزارة الدولة لشؤون الإعلام والتكنولوجيا لمشروع تنمية المجتمعات المحلية وتم تخصيص خمسة ملايين منها لتطوير الإعلام في العراق.[68]

وفي عام 2010، ساعد آيركس في تطوير معهد أربيل الفني باعتباره مركز تدريب للإعلاميين والتكنولوجيات الإعلامية الجديدة. وسيواصل آيركس العمل مع المعهد في دعم الدورات التدريبية، وفقاً لمارك وايتهاوس نائب رئيس آيركس لشؤون الإعلام. وتعمل المنظمة مع جماعات المناصرة الإعلامية المحلية للضغط من أجل إصلاح قانون الصحافة وتجري أبحاث السوق لمساعدة وسائل الإعلام في إيجاد أسواق لمحتواها وتوليد الدخل.

تشرف نقابة الصحفيين على توزيع الأراضي على أعضائها من قبل حكومة المالكي، وفي هذا نكوص إلى أيام كان صدام حسين يكافئ الإعلام الموالي بمثل هذه الامتيازات.

هل سيؤثر سحب الجيش الأمريكي على ما يقوم به آيركس في المستقبل؟ قال وايتهاوس في نوفمبر/تشرين الثاني 2010: "لقد شهدنا ارتفاعاً في أعمال العنف خلال الأشهر الستة الماضية والسؤال الأكبر ما الذي سيحدث في البيئة الأمنية. يمكن أن يؤثر ذلك في ما نقوم به". ويقدر وايتهاوس أن منظمته قامت بتدريب 4500 صحفياً منذ أن بدأت العمل العراق.[69] ولكن لم يجرِ كل شيء وفقاً للخطة الموضوعة.

وبمساعدة تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية، ساعد آيركس على إنشاء الوكالة الوطنية العراقية للأنباء (نينا) مع خطط للوكالة لتكون مكتفية ذاتياً في غضون ثلاث سنوات. وانتهت نينا في أيدي نقابة الصحفيين العراقيين، التي تربطها علاقات وثيقة مع حكومة المالكي. قال وايتهاوس: "لقد باعوا أنفسهم لنقابة الصحفيين، ولذا أنهينا دعمنا كما كنا قد خططنا له".

وأضاف: "إن القرار ليس داخلياً، ولكن يمكنني أن أسأل لماذا ترغب نقابة للصحفيين في إدارة وكالة أنباء. من الناحية العملية، أنا بحاجة إلى الوقت لمعرفة ما إذا كانوا أولاً يعرفون كيفية إدارتها، وثانياً إذا كانوا يديرونها بشكل مهني".

لقد كان لديه مؤشر واحد: تشرف نقابة الصحفيين على توزيع الأراضي على أعضائها من قبل حكومة المالكي، وفي هذا نكوص إلى أيام كان صدام حسين يكافئ فيها الإعلام الموالي بمثل هذه الامتيازات.

وقد قدم آيركس الدعم لمرصد الحريات الصحفية وغيره من جماعات المناصرة الإعلامية. وفي يناير/كانون الثاني 2008، بدأ موظفو آيركس العمل مع رابطة الدفاع عن حقوق الصحفيين العراقيين لتوفير المحامين المؤيدين لقانون الإعلام للصحفيين العراقيين المتهمين بالقذف والتشهير والافتراء. وقد أخذت الجمعية 12 حالة، ما أسفر عن تبرئة ستة صحافيين، ولا تزال الحالات الأخرى معلقة.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2010، تعاون معهد صحافة الحرب والسلام وآيركس لعقد مؤتمر رائد حول مكانة تكنولوجيا المعلومات في ديمقراطية العراق الناشئة. وقد أكَد المؤتمر على دور الوصول إلى المعلومات والإعلام الاجتماعي ووسائط الإعلام الجديدة في تسهيل الحوار بين الحكومة والمواطنين. وتخطط المنظمتان نشاطات المتابعة هذا العام حول موضوع هو مجرد الانتشار في العراق.

وقد دعم آيركس سلسلة من 10 عروض تلفزيونية على مدى 10 أسابيع حول قضايا الانتخابات لكل من القنوات الفضائية الثلاثة. وتتناول هذه البرامج أسئلة من قبيل: كيف تصوت؟ كيف تسجل للتصويت؟ كيف تخرج من التصويت؟ وكان هناك مناقشات لقضايا سياسية ومنابر حزبية. وقد رأى وايتهاوس ضرورة تخفيض تثقيف الناخبين، وهي إشارة إلى أن البرامج التثقيفية قد نجحت.

"الناس يعرفون أن هناك الكثير من الرقابة الذاتية، ولكن رغم ذلك، هناك الكثير من الصحافة الشجاعة هناك".

جاكي فرانك، آيركس

تقول المديرة القطرية السابقة لآيركس ، جاكي فرانك، إنها شهدت تقدماً في مهنية الإعلام خلال 18 شهراً، هي مدة خدمتها في العراق والتي انتهت في مايو/أيار 2010. وقالت فرانك إن السبق الصحفي والتحقيقات الصحفية قد تحسنت مع غيرها من المهارات الصحفية الأساسية. "المشكلة أن الصحفيين كانوا حقاً يقتلون ويتعرضون للضرب، ولا أحد يفعل شيئاً. والناس يعرفون أن هناك الكثير من الرقابة الذاتية، ولكن رغم ذلك، هناك الكثير من الصحافة الشجاعة".[70]

وقدم مدير آيركس الجديد، جاكي ساتون، قائمة بالأهداف المستقبلية، ومن ضمنها التدريب على الإعلام الجديد والصياغة التشريعية والدعاوة ودعم الدفاع القانوني عن الصحافيين. وقد وضع آيركس، وله مكاتب في أربيل والنجف والبصرة وبغداد، برنامج التدريب الإعلامي الأول لخمسين طالب صحافة عراقي، مع توفير مرشدين إعلاميين ووضعهم في غرف الأخبار للعمل خلال فصل الصيف، وهو مفهوم جديد بالنسبة للطلاب العراقيين.

وأمن آيركس منحاً خلال عام 2012 وستبقى إلى ما بعد ذلك، "إذا كان الوضع الأمني كافياً لحماية موظفينا من المغتربين والعراقيين، وإذا كان هناك تمويل". وسيحتاج الإعلام العراقي إلى سنوات من الإصلاح للمضي قدماً. لذا، نعم، سنبقى ونساعد ما دمنا مرحب بنا"، كما قال وايتهاوس.

وقد رتب منير زعرور، منسق الشرق الأوسط والعالم العربي للاتحاد الدولي للصحفيين، بعض الفاعلين الرئيسيين في تطوير الإعلام في العراق. آيركس، كما يقول، هو "الأكبر بلا شك". وكان ترتيب معهد صحافة الحرب والسلام متقدماً أيضاً على قائمته التي تضمنت BBC ترست العالمية ومؤسسة رويترز.[71]

وفي صيف 2005، أنشأت BBC ترست العالمية محطة إذاعية مستقلة في مدينة البصرة الجنوبية، هي *المربد* التي كانت "أكبر مشروع إعلامي لها (في العراق) حتى الآن... وتبث المربد [برامج] حية ومسجلة لمدة 12 ساعة يومياً وتغطي المحافظات الجنوبية الثلاث، البصرة وميسان وذي قار... و[يُكسب] الدخل المحلي من الإعلانات وتوفير خدمات الإنتاج"، وفقاً لمراسل ترست العالمية. وقد استثمرت الإدارة البريطانية للتنمية الدولية 18 مليون دولار في مشروع المربد منذ عام 2004.[72]

لقد"تم إنشاء مؤسسة المربد لتطوير الإعلام كجمعية محلية، وسيصبح جميع الموظفين فيها في نهاية المطاف أعضاء يتمتعون بحق التصويت" لتوجيه مستقبل المحطة.[73]

من جهتها، ساعدت مؤسسة رويترز في عام 2004 على إنشاء وكالة أنباء وطنية مستقلة، *أصوات العراق*، مموّلة بمساهمة من الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي والمفوضية الأوروبية. وتنشر الوكالة، ولديها مراسلون في أنحاء البلاد ومن ثلاث صحف عراقية، مقالات باللغة العربية والانجليزية والكردية، ولديها أرشيف قابل للبحث في موقعها على الانترنت: www.aswataliraq.info.

وقد تضررت *أصوات* بشدة من موجة العنف في عام 2007، إذ قتل ثلاثة من صحفيي الوكالة ذلك العام، من ضمنهم مراسلة حائزة على جائزة هي سحر حسين الحيدري التي قتلت في مركز للتسوق في مدينة الموصل على يد مسلحين مجهولين. وإلى جانب العمل لحساب وكالة الأنباء، كانت الحيدري متدربة ومراسلة في معهد صحافة الحرب والسلام.[74]

وفي يناير/كانون الثاني 2009، أصبحت *أصوات* الشريك المنفذ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسجلت كمنظمة غير حكومية عراقية. وفي نهاية ذلك العام، نالت هذه المؤسسة عقوداً بقيمة 1 مليون دولار لنشاطات

تطوير الإعلام من معهد السلام الأمريكي واليونسكو والاتحاد الأوروبي. وفي أوائل 2010، كان لدى الشركة قائمة بأسماء 40 مشتركاً وطنياً ودولياً للحصول على خدمات الأخبار، مولدة دخلاً قيمته 80،000 دولار.

بدأت *الصحافة الآن*، ومقرها أمستردام، التدريب الإعلامي في العراق في عام 2005، وبعد ثلاث سنوات ساعدت في تأسيس مركز الإعلام المستقل في كردستان تحت إشراف جوديت نيورنك، وهي مراسلة في العراق لصحيفة *تراو* الهولندية. وسُجّل المركز، الواقع في مدينة السليمانية، كمنظمة كردية في مايو/أيار 2009 ولديه موازنة تشغيل سنوية بمبلغ 1,3 مليون دولار.

وقد نفّذ المركز أكثر من 100 مشروعاً، مع تدريب للصحفيين أثناء العمل أو في مجموعات على مواضيع خاصة مثل التصوير الفوتوغرافي ودورات الإنترنت للصحف والتدريب الإعلامي للسياسيين والشرطة حول كيفية العمل مع وسائل الإعلام.

وتوفر *الصحافة الآن* ومؤسسة الديمقراطية والإعلام في أمستردام التكاليف التنظيمية الأساسية. ويشمل ممولو المشاريع السفارة الهولندية في بغداد والقنصلية البريطانية في أربيل ومؤسسة المجتمع المفتوح والسفارة البلجيكية في الأردن وفريق إعادة الإعمار الإقليمي الأمريكي في أربيل.[75]

وليس لدى *إنترنيوز* مشروع كبير في العراق حتى الآن، ولكن هذه المنظمة التي تتخذ ولاية كاليفورنيا مقراً لها تخطط لإطلاق برنامج "طاقة التغطية" في عام 2011 بمنحة قيمتها 2,4 مليون دولار من مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية. وسيخلق البرنامج ومدته 20 شهراً نواة من الصحفيين المختارين بعناية ذوي الخبرة على المستوى الدولي، وفقاً لجمال الدجاني نائب رئيس إنترنيوز للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسيتم إرشادهم، وجهاً لوجه وعبر الانترنت، عن طريق خبراء إقليميين وعالميين ومنحهم الوصول إلى سلسلة من الرحلات الميدانية وتوفير منبرٍ لهم من خلال الترويج المحلي والإقليمي وتدريبهم على كيفية تسويق مهاراتهم الجديدة لجمهور جديد. ويتمثل هدف البرنامج في تعزيز مساءلة الحكومة في قطاع النفط بالغ الأهمية عن طريق تحسين صحافة النفط باعتبارها تخصصاً في الإعلام العراقي وبناء الوعي بهذا التخصص في جميع أنحاء العراق على نطاق أوسع.[76]

التطلع إلى المستقبل

سيشكل تمويل تطوير الإعلام في العراق تحدياً كبيراً في السنوات القادمة.

كانت الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا وانسحاب الجيش الأمريكي من العراق عوامل رئيسية في ذلك. فقد قال وايتهاوس من آيركس "سوف تكون هذه هي المسائل الحاسمة من جانب الدول المانحة، ومن المرجح أن يصبح هذا أكثر خطورة. وأضاف: "كان تمويلنا نحن والآخرون المشاركون مستقراً جداً وكافياً نسبياً. نحن نقوم بعملنا، ولكن خلال السنوات القادمة، سيكون العراق على رأس القائمة حين يبحث الناس أين يمكنهم خفض الميزانية".

"لدى الحكومة دور مالي كبير يبقى من خلاله الإعلام على قيد الحياة"

أسامة حباحبة، الدعم الإعلامي الدولي

وهناك بالفعل دلائل واضحة: فقد بلغ التمويل الحكومي الأمريكي لتطوير الإعلام في الشرق الأدنى ذروته في عام 2008 وانخفض خلال العامين الماضيين، من 42,7 مليون دولار إلى ما يقدر بنحو 21 مليون دولار في عام 2010، وفقاً لتقرير مركز المساعدة الإعلامية الدولية عن تمويل الحكومة الأمريكية لتطوير الإعلام الذي نشر في ديسمبر/كانون الأول 2010. ويذهب الجزء الأكبر من تمويل الحكومة الأميركية لتطوير الإعلام في الشرق الأدنى إلى العراق.[77]

وبعد انخفاض التدريب وتطوير الإعلام، يمكن أن تمر مؤسسات الإعلام المستقل التي لا تملكها أو تدعمها المصالح الخاصة بوقت صعب لتستمر، فالمستثمرون من القطاع الخاص لا يسارعون لشراء المؤسسات الإعلامية الهشة وسوق الإعلان لا تزال ضعيفة والحكومة لديها صلاحيات استثنائية بشأن مكان إنفاق عائد الإعلانات.

وأفادت جمعية الدعم الإعلامي الدولي في الدنمرك أن انتخابات 7 مارس/آذار 2010 في العراق "ركَعت عدة وسائل إعلام مستقلة. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات العامة... نظمت الحكومة الوطنية حملات دعاية انتخابية لمرشحين [مفضلين] في الإعلام الرسمي" يعملون لدى الحكومة. و"كانت هذه ضربة قاضية" بالنسبة لوسائل الإعلام المستقلة القليلة، حسبما ذكر التقرير، فبدون حصة في الحملات الإعلانية الوطنية أجبرت صحف كثيرة على الإغلاق.

قال أسامة حباحبة، وهو المسؤول عن عمل الدعم الإعلامي الدولي مع وسائل الإعلام المحلية في العراق. "إن للحكومة دور مالي كبير يبقى من خلاله الإعلام على قيد الحياة."

خاتمة

لا توجد حلول سهلة للمشاكل التي يواجهها الصحفيون في العراق، ولكن على الرغم من الفظائع التي ارتكبت بحقهم، يرفض السلك الصحفي العراقي أن يتلاشى ولا يزال الممارسون الإعلاميون المشاكسون ملتزمين بثبات بالدور الرقابي وبحرية الصحافة في بلدهم المبتلي بالصراعات والبالغ عدد سكانه 31 مليون نسمة.

وتؤكد الأرقام الهائلة لاختطاف الصحفيين وضربهم واعتقالهم واغتيالهم منذ عام 2003 شجاعتهم ومثابرتهم. فمنذ عام 2008، انخفض عدد الصحافيين المقتولين بشكل كبير، وهذه علامة على أن الأمن العام في البلاد قد تحسن. لكن قد لا يدوم هذا الشعور بالارتياح طويلاً.

فقد سجلت تقارير إخبارية في الأشهر الأخيرة تصاعداً في عمليات القتل المستهدف والتفجيرات الإرهابية وعدد القتلى المدنيين في أنحاء العراق. وفي 2 ديسمبر/كانون الأول 2010، أصدرت منظمة مراسلون بلا حدود تنبيهاً "بأن تنظيم القاعدة كان يخطط لحملة تفجير سيارات ملغومة ضد" عدة مجموعات، بما في ذلك وسائل الإعلام. واستند التقرير إلى معلومات من وزارة الداخلية العراقية.[78]

وسجل مرصد الحريات الصحفية في بغداد زيادة في الاعتداءات على الصحفيين من مايو/أيار 2009 إلى مايو/أيار 2010. ووثق فريق الرقابة 262 انتهاكاً لحرية الصحافة، من بينهم أربعة صحفيين خطفوا وعذبوا و 83 حالة اعتداء من الجيش وقوات الأمن وغيرها و10 محاولات اغتيال فاشلة. كما اختطف أحد الصحفيين وقتل.[79]

يتلقى العراق درجات فشل لحرية الصحافة على جبهات عديدة.

إن احتمال سجن مراهق ألقي القبض عليه وهو يسرق كيس من رقائق البطاطا أكبر من احتمال سجن شخص قتل صحفياً.[80] فالعراق هو أسوأ بلد في العالم بالنسبة لتقديم قتلة الصحفيين إلى العدالة. فمن أصل 93 جريمة قتل من 2003–2010، لم تكن هناك أية إدانة لجريمة واحدة.

والعراق أيضاً هو أحد دول العالم الأكثر فساداً. فقد صنف مؤشر تصورات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ومقرها برلين العراق بالمرتبة 175 من أصل 178 دولة. ويدفع الصحفيون العراقيون غالباً ثمناً شخصياً باهظاً لنشر الغسيل الوسخ للمسؤولين المحليين الحكوميين.

وأدرج بيت الحرية (فريدوم هاوس) نظام الإعلام العراقي بأنه "غير حر" في تقريره الأخير. ووصفه مؤشر آخر، هو مؤشر استدامة الإعلام لآيركس، بأنه "نظام مختلط غير مستدام".

"إن أي تفاؤل حيال آفاق حرية الإعلام [في العراق] من شأنه أن يكون مبالغاً إلى حد بعيد" كما كتب أعضاء اللجنة في تقرير مؤشر الإعلام المستدام. وذكر التقرير أن "انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية من شأنه أن يوفر المزيد من الفرص للسلطات لزيادة القيود" المفروضة على الصحافة.

لكن لا يزال هناك نقطة مضيئة. فقد اتخذ جيل جديد من الصحفيين زمام المبادرة في نصرة حرية الصحافة والدفاع عنها. إذ ينظم هؤلاء الصحفيين الجدد الاحتجاجات العامة ويضغطون على الحكومة لإصلاح قانون الصحافة وينضمون إلى المنظمات غير الحكومية لتخطيط الإستراتيجية والعمل على التطور المهني ونشر التقارير التي تسلط الضوء عالمياً على ممارسات الحكومة الصارمة. وقد خص تقرير مؤشر الإعلام المستدام هذا التدريب بالثناء.

و"هناك الآن عدد كبير من الصحفيين الشباب الذين دربتهم مثل هذه المنظمات وسرعان ما أثبتوا أنهم قادرون على العمل لدى كبريات وكالات الأنباء العراقية، وكان لهم أثر واضح"، كما كتب أحمد علاء الياسري الصحفي البارز في بغداد وعضو فريق مؤشر الإعلام المستدام.

ولم يلتزم سوى القليل من المنظمات غير الحكومية المتخصصة في تطوير الإعلام بالعراق على المدى الطويل، وأهمها معهد صحافة الحرب والسلام وآيركس، ولكن تأثيرها على المستوى الشعبي كان ملحوظاً.

يعتبر محمد القيسي نفسه من بين جيل الإعلام الجديد. وقد تدرب القيسي على يد معهد صحافة الحرب والسلم ولا يزال يعمل مراسلاً للمعهد ولوسائل إعلام محلية وغربية. ويصف في رسالة عبر البريد الإلكتروني آماله للمستقبل قائلاً:

"من خلال [تجربتنا] مع الزملاء الأمريكيين، تعلم الصحفيون العراقيون قيمة الصحافة الحرة والمعايير الصحافية المهنية اللازمة لإعلام مشاكس. هؤلاء هم الأرواح الشجاعة التي تنتظر الفرصة لتأسيس صحافة وطنية في العراق تكون حرة حقاً وتكسب ثقة الجمهور".

إذا فقدت حرية الصحافة، فإن ذلك لن يكون راجعاً لغياب الإرادة بين الصحفيين العراقيين بل إلى ظروف خارجة عن سيطرتهم.

التوصيات

- ينبغي أن تبذل وزارة الخارجية الأميركية، بدعم من المنظمات غير الحكومية العاملة في تطوير الإعلام في العراق، كل جهد ممكن لإقناع السلطات العراقية بإنهاء قمع الصحفيين في البلاد. إن جماعات المناصرة المحلية القوية مثل مرصد الحريات الصحفية ومركز مترو للدفاع عن الصحافيين هم شركاء مناسبون للضغط على حكومة المالكي لإصلاح قانون الصحافة الذي يعزز السلطة الرابعة باعتبارها دعامة للديمقراطية، لكنهم ا بحاجة إلى صوت حكومة الولايات المتحدة المرتفع والآخرين الذين يقفون خلفها. ويجب أن تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية عن معاملتها البائسة للإعلام.
- نظراً للخطر الدائم على الصحفيين من قوى مختلفة كثيرة، من ضمنها الجيش والشرطة العراقية، يجب إعطاء المزيد من الاهتمام للتدريب على قضايا السلامة والصدمات النفسية كجزء من الإستراتيجية الشاملة لتطوير الإعلام. ويجب أن يفهم الصحفيون الأثر المضاعف للعنف في المجتمع

وتأثير ذلك على نفسياتهم، بما في ذلك احتمال اضطراب ما بعد الصدمة. هناك موارد، مثل مركز دارت للصحافة والصدمات النفسية ومقره في جامعة كولومبيا، للمساعدة في تثقيف وسائل الإعلام حول التأثير العاطفي للصراع. ويوفر المعهد الدولي لسلامة الأخبار، ومقره لندن، الدعم والتدريب للصحفيين العاملين في مناطق الصراع.

- صمم خبراء الصحة النفسية ونفذوا ورشات عمل تتناول مختلف جوانب الصحافة والصدمات النفسية، بما في ذلك إجراء مقابلات مع الضحايا والناجين والإبلاغ عن العنف في الوطن والرعاية الذاتية. وينبغي النظر في تقديم هذا النوع من الخدمة للصحفيين العراقيين في المستقبل القريب. كما أن الدورات على الانترنت في تغطية الأزمات متوفرة من خلال المركز الدولي للصحافيين (ICFJ) ومعهد بوينتر للدراسات الإعلامية ويمكن ترجمتها إلى اللغة العربية وترويجها لدى الصحفيين في العراق. كما تقدم شبكة الصحفيين الدوليين التابعة للمركز الدولي للصحفيين دورات باللغة العربية على الانترنت للصحفيين.
- ينبغي أن ينصب التركيز على تحسين التعليم الإعلامي في الجامعات العراقية والمؤسسات الأخرى. لقد ركزت كليات الصحافة في عهد البعث على التعليم الذي يدعم آراء حزب البعث. والتغطية العرقية والطائفية اليوم مهمة لدور الإعلام. كما أن طلاب الصحافة والإعلاميون في حاجة إلى تثقيف بشأن المسؤولية الاجتماعية والتغطية الصحفية في أوقات الصراع.

  وينبغي إجراء تقييم للمناهج الأساسية في كليات الصحافة الرئيسية في العراق بهدف رفع مستوى الوعي بالمعايير الدولية للتعليم الصحفي، ويمكن استخدام الدورات المقدمة في كليات الصحافة الرائدة في الولايات المتحدة وأوروبا كنماذج.
- يوصي الباحث الشرق أوسطي إبراهيم المراشي بوضع إستراتيجية "إعلام السلام" في البلدان التي يشكل فيها الصراع جزءاً من النظام الاجتماعي.[81] ويمكن أن ينجح هذا في العراق. وربما ينظر المدربون الإعلاميون والصحفيون المحليون في التقنيات التي أوصى بها المراشي، بما في ذلك ورشات عمل لتثقيف مالكي وسائل الإعلام ومديري الأخبار "حول كيفية نزع فتيل التغطية التحريضية" وتسهيل عقد اجتماعات بين مالكي وسائل الإعلام المستقلة والعرقية–الطائفية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تعزز الحوار والتعاون بين الصحفيين من مختلف الفئات. هذا ويعمل مركز الإعلام والصراع وإحلال السلام في المعهد الأمريكي للسلام في العراق منذ عام 2009 كجزء من مبادرة لتخفيف التحريض الإعلامي على العنف (www.usip.org).[82]

وقد يستفيد الصحفيون العراقيون أيضاً من المنظمات التالية للعثور على المواد التعليمية والموارد البشرية:

المركز الدولي للصحفيين: www.icfj.org

مركز دارت للصحافة والصدمات النفسية: www.dartcenter.org

لجنة حماية الصحفيين: www.cpj.org

مراسلون بلا حدود: http://en.rsf.org/

الجمعية الدولية لدراسات الشدة ما بعد الصدمة: www.istss.org

المعهد الدولي لسلامة الأخبار: www.newssafety.com

مجموعة الأزمات الدولية: www.crisisweb.org

الاتحاد الدولي للصحفيين: www.ifj.org

التبادل الدولي للمعلومات حول حرية التعبير: www.ifex.org

منظمة المادة 19: www.Article19.org

مركز المساعدة الإعلامية الدولية

الصندوق الوطني للديمقراطية

1025 F Street, N.W., Suite 800

Washington, D.C. 20004

الهاتف : (202) 378-9700

الفاكس : (202) 378-9407

البريد الإلكتروني: CIMA@ned.org

الموقع على الإنترنت: http://cima.ned.org

الهوامش

[1] جيمس سيلفر، "حياتي كمحرر في عهد صدام"، *الإندبندنت*، 8 تموز، 2003،
http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/my-life-as-saddams-editor-586100.html.

[2] إبراهيم المراشي "، دينامية الإعلام في العراق: العنف العرقي والطائفي والإسلام السياسي والدعاوة العامة والعولمة،" 2007،
http://www.policy.hu/almarashi/policypaper_lawjournal.pdf

[3] ديبورا عاموس " شاشات التلفزيون العراقي تعيد اختيار التقسيم الطائفي"، الإذاعة الوطنية العامة، 30 يونيو/حزيران،
http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=128173325

[4] ديبورا عاموس "الالتباس والتناقض والسخرية: الإعلام العراقي في عام 2010"، سلسلة أوراق مناقشة، مركز جون شورنستاين للصحافة والسياسة والسياسة العامة في جامعة هارفارد، يونيو/حزيران 2010،
http://www.hks.harvard.edu/presspol/publications/papers/discussion_papers/d58_amos.pdf

ديبورا عاموس، مقابلة مع الكاتبة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

[5] "مؤشر تصورات الفساد 2010"، منظمة الشفافية الدولية،
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2010

[6] http://www.cpj.org/2011/02/journalists-missing-in-libya-one-journalist-killed.php

[7] "إعلام العراق الجديد يعكس العودة إلى الاستبداد،" لجنة حماية الصحفيين، 4 فبراير/شباط 2010،
http://cpj.org/2010/02/new-iraq-media-rules-reflect-return-to-authoritari.php

[8] تقرير حقوق الإنسان 2009: العراق،" وزارة الخارجية الأمريكية، 11 مارس/آذار 2010،
http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2009/index.htm

[9] رسالة إلى هيئة الاتصالات والإعلام في العراق،" *هيومن رايتس ووتش*، 12 أبريل/نيسان 2010،
http://www.hrw.org/en/news/2010/04/09/letter-communication-and-media-commission-iraq

[10] "خطط العراق لإنشاء محكمة خاصة للمراسلين الصحفيين"، *صحيفة هوريات ديلي نيوز والمراجعة الاقتصادية*، 22 يوليو/تموز 2010،
http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n=iraq-plans-to-establish-special-court-for-reporters-2010-07-22

[11] جون ليلاند وخالد د. علي، "استوديو بغداد في المحطة التلفزيونية المشاكسة يغلق في نزاع مع الحكومة العراقية"، نيويورك تايمز، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، http://www.nytimes.com/2010/11/05/world/middleeast/05iraq.html

[12] محمد القيسي (صحفي عراقي) في مقابلة مع الكاتبة بتاريخ 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

[13] كيمبرلي تابور، "الحقيقة والأكاذيب في بغداد"، PBS Frontline-World، نوفمبر/تشرين الثاني 2002،
http://www.pbs.org/frontlineworld/stories/iraq/press.html

[14] "دراسة الإعلام في العراق – تحليل الجمهور الوطني"، المجلس الدولي للبحث والتبادل ونظم D3، 21 أبريل/نيسان، 2010، http://www.irex.org/resource/iraq-media-study-national-audience-analysis

[15] سيزار غ. سوريانو "التلفزيون العراقي يحقق تطورات مفاجئة على الواقع والعروض الواقعية"، *أمريكا اليوم*، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2004، http://www.usatoday.com/life/world/iraq/2004-10-13-iraqi-tv_x.htm

[16] إبراهيم المراشي، "دينامية الإعلام في العراق: العنف العرقي والطائفي والإسلام السياسي والدعاوة العامة والعولمة ،" 2007، http://www.policy.hu/almarashi/policypaper_lawjournal.pdf

[17] المرجع نفسه.

[18] مونيك ألكسيس و إينيس مبامبارا، "بعثة تقييم مؤشر استدامة الإعلام: خبرة رواندا الإعلامية في الإبادة الجماعية"، تقرير الدعم الإعلامي الدولي لعام 2003.

[19] "التعليق على مشروع قانون حماية الصحفيين في العراق"، منظمة المادة 19، أغسطس/آب 2009، لندن، http://www.article19.org/pdfs/analysis/iraq-comment-on-draft-journalists-protection-law.pdf

[20] كامبل روبرتسون "الصحافة الحرة مقابل الأرض المجانية بالنسبة للصحفيين العراقيين"، نيويورك تايمز، 28 يناير/كانون الثاني 2009، http://www.nytimes.com/2009/01/28/world/middleeast/28journalists.html

[21] "توزيع الأرض على الصحفيين في جميع المحافظات العراقية يوم الأحد المقبل،" وكالة أصوات العراق، 28 /ديسمبركانون الأول 2010، http://en.aswataliraq.info/Default1.aspx?page=article_page&id=140151&l=1

[22] المقالة باللغة الكردية مع الصورة: http://www.awene.com/Direje.aspx?Babet=Hewal&jimare=6474

[23] "دليل البيئة الإعلامية: العراق،" أرشيف الرصد في هيئة الإذاعة البريطانية، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2009، http://www.combatfilms.com/mediaoperations/Media%20Environment%20Guide%20Iraq%20Oct%2009.pdf

[24] بسام سبتي (محرر ومسؤول البرنامج العربي لشبكة الصحفيين الدوليين، المركز الدولي للصحفيين) في مقابلة مع الكاتبة بتاريخ 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

[25] دراسة الإعلام العراقي – تحليل الجمهور الوطني،" المجلس الدولي للبحث والتبادل ونظم D3، 21 أبريل/نيسان، 2010، http://www.irex.org/resource/iraq-media-study-national-audience-analysis.

[26] حرية الصحافة 2010: انتكاسات واسعة لحرية الإعلام العالمية، فريدوم هاوس، http://www.freedomhouse.org/uploads/pfs/371.pdf

[27] "العراق"، مؤشر استدامة الإعلام 2008، آيركس، http://www.irex.org/system/files/MSIMENA08_Iraq.pdf

[28] بيتر كاري، البنتاغون والعمليات الإعلامية وتطوير الإعلام الدولي، مركز المساعدة الإعلامية الدولية، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2010،

http://cima.ned.org/publications/research-reports/pentagon-information-operations-and-international-media-development

[29] جويس باتل، محرر، "العراق: خطة الحرب الإعلامية"، كتاب الإحاطة الالكتروني رقم 219، أرشيف الأمن القومي، جامعة جورج واشنطن، واشنطن العاصمة، 8 مايو/أيار 2007،
http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB219/index.htm

[30] ديفيد رود، "جميع الديمقراطيات الناجحة تحتاج حرية التعبير: "الجهود الأمريكية الرامية لإنشاء صحافة حرة نابضة بالحياة في العراق وأفغانستان"، ورقة عمل، مركز جون شورنستاين للصحافة والسياسة والسياسة العامة بجامعة هارفارد، ربيع 2005،
http://www.hks.harvard.edu/presspol/publications/papers/working_papers/2005_06_rohde.pdf

[31] خطابات تدعى دعاية: فريق الولايات المتحدة في العراق يستشهد بالصحافة الغربية كنموذج"، والتر بينكوس، صحيفة واشنطن بوست، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2003.

[32] المرجع نفسه.

[33] غاري غاميل، "الإعلام العراقي"، *الصحفي العالمي*، 14 مايو/أيار 2009،
http://www.globaljournalist.org/stories/2009/05/14/the-iraqi-media/

[34] إيدين وايت، في مقابلة مع الكاتبة بتاريخ 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

[35] عريب عارف نجار، "أمراض التدخل الإعلامي في العراق 2003 – 2008: محاولة الولايات المتحدة لإعادة هيكلة قانون ومحتوى الإعلام العراقي"، *المجلة الدولية للدراسات العراقية المعاصرة*، 2009،
http://www.intellectbooks.co.uk/journals/view-Journal,id=144/

[36] عريب عارف نجار، في مقابلة مع الكاتبة بتاريخ 21 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

[37] http://www.iraqcoalition.org/regulations/

[38] جون ليلاند وخالد د. علي، "استوديو بغداد في المحطة التلفزيونية المشاكسة يغلق في نزاع مع الحكومة العراقية"، *نيويورك تايمز*، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، http://www.nytimes.com/2010/11/05/world/middleeast/05iraq.html

[39] ليلى فاضل، "عرض تلفزيوني يسمح للعراقيين بالتعبير عن غضبهم على الهواء" *واشنطن بوست*، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/10/28/AR2010102806748.html

[40] "هيئة الاتصالات والإعلام في العراق"، قانون سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 65، 20 مارس/آذار، 2004،
www.stanhopecentre.org/PDFs/**CPA**ORD65.pdf.

[41] جويل سيمون، (المدير التنفيذي، لجنة حماية الصحفيين)، في مقابلة مع الكاتبة بتاريخ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

[42] http://cpj.org/2011/02/attacks-on-the-press-2010-iraq.php

[43] "حرب العراق: ارتفاع عدد ضحايا وسائل الإعلام" مراسلون بلا حدود، أغسطس/آب 2010،
http://en.rsf.org/IMG/pdf/rapport_irak_2003-2010_gb.pdf

[44] سيمون، في مقابلة مع الكاتبة بتاريخ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

[45] تم الاتصال بممارسين إعلاميين محليين بالهاتف والبريد الإلكتروني خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول2010 للحصول على فكرة عن التحديات التي يواجهونها على المستوى الشعبي، كما استقى المطورون الإعلاميون الذين عملوا على الساحة معلومات عن ظروف العمل من القصص التي قدمها صحفيون ومراسلون محليون.

[46] سوران مامه حمه،" تقرير لجنة حماية الصحفيين عن مقتل الصحفيين: العراق، http://cpj.org/killed/2008/soran-mama-hama.php

[47] "إطلاق النار على صحفي في بغداد يثير الغضب على فشل العراق في مكافحة الإفلات من العقاب"، الاتحاد الدولي للصحافيين، 24نوفمبر/تشرين الثاني، 2009، http://www.ifj.org/en/articles/baghdad-shooting-of-journalist-sparks-anger-over-iraqi-failure-to-combat-impunity-2

[48] محمد فوزي، في مقابلة مع الكاتبة بتاريخ 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

[49] http://www.ifex.org/iraq/2010/01/26/security_forces_main_concern/

[50] مراسلون بلا حدود، http://en.rsf.org/iraq-security-forces-now-biggest-enemy-26-01-2010,36210

[51] http://www.newswatch.in/newsblog/8228

[52] http://www.cpj.org/killed/2010/safa-al-din-abdel-hamid.php

[53] "حرية الصحافة في العراق تأتي بتكلفة فظيعة" BBC، 10 سبتمبر/أيلول، 2010، www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-11269185

[54] أنتوني ميلز، "صحفي عراقي شاب رمي بالرصاص وقتل أمام أسرته"، المعهد الدولي للصحافة، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، http://www.freemedia.at/singleview/5222/ .

[55] هيو سايكس، "الإعلام العراقي في صناعة الموت"، BBC، بغداد، 29 سبتمبر/أيلول 2008، http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7641056.stm

[56] دانيال سكورن، "كردستان: العراق الآخر"، محطة CBS، ستون دقيقة، 18 فبراير/شباط، 2007، حُدّث في 3 أغسطس/آب، 2007، http://www.cbsnews.com/stories/2007/02/16/60minutes/main2486679.shtml

[57] مريوان حمه سعيد، "الصحافة الكردية: لا يزال هناك طريق طويل لتقطعه"، معهد صحافة الحرب والسلام، 22 ديسمبر/كانون الثاني 2010، http://iwpr.net/report-news/kurdish-press-still-long-way-go

[58] http://83.169.12.202/E_Direje.aspx?jimare=25&Besh=Witar&Cor=2

[59] – سام داغر، "القتل يلطخ صورة كردستان العراق"، 18 مايو/أيار، 2010، *نيويورك تايمز*، http://www.nytimes.com/2010/05/19/world/middleeast/19iraq.html

[60] "صحيفة كردستانية عراقية طلبت مليار دولار عن مقالة حول تهريب النفط"، 3 أغسطس/آب2010، http://www.ekurd.net/mismas/articles/misc2010/8/state4092.htm

[61] تصاعد التوتر بين الأحزاب الحاكمة والصحفيين،" مراسلون بلا حدود 20 سبتمبر/أيلول 2010، http://en.rsf.org/iraq-mounting-tension-between-ruling-20-09-2010,38409.html .

[62] – التحقيق في مقتل صحفي كردي يفتقر إلى المصداقية"، لجنة حماية الصحافيين، 15 سبتمبر/أيلول 2010، http://www.cpj.org/2010/09/investigation-into-kurdish-journalists-murder-lack.php

[63] هون شيك كيم ومريوان حمه سعيد، "الإعلام الناشئ في خطر: الصحافة العراقية في عهد ما بعد صدام حسين"، *دراسات الصحافة*، المجلد 9، رقم 4، أغسطس/آب 2008، http://www.informaworld.com/smpp/content~db=all~content=a794530908~frm=abslink

[64] ماغي زانغر (المدير القطري في العراق، معهد صحافة الحرب والسلام)، في مقابلة مع الكاتبة في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

[65] ماغي زانغر، "التدريب الصحفي في سياق ما بعد الاستبداد: الدروس المستفادة من تجربة العراق"، ورقة قدمت إلى المنتدى السنوي الثالث للاتصالات، التعليم والتدريب الإعلامي في العالم العربي، الجمعية السعودية للإعلام والاتصالات، 2005.

[66] فرح علي، "دعماً لحملة الحقوق الإعلامية في العراق"، معهد صحافة الحرب والسلام ، 11 أغسطس/آب، 2010، http://iwpr.net/report-news/boost-iraqi-media-rights-campaign .

[67] عمار الشهبندر (رئيس بعثة معهد صحافة الحرب والسلام في العراق)، في مقابلة مع الكاتبة، 4 يناير/كانون الثاني 2011.

[68] مارك وايتهاوس (نائب الرئيس لشؤون الإعلام، آيركس)، في مقابلة مع الكاتبة بتاريخ 4 يناير/كانون الثاني 2010.

[69] المرجع نفسه.

[70] جاكي فرانك، في مقابلة مع الكاتبة، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

[71] منير زعرور (منسق الشرق الأوسط والعالم العربي، الاتحاد الدولي للصحفيين)، في مقابلة مع الكاتبة بتاريخ 7 ديسمبر/كانون الأول 2010.

[72] http://www.bbc.co.uk/worldservice/trust/iraq/2008/03/080222_iraq_al_mirbad_project_overview.shtml

[73] http://www.bbc.co.uk/worldservice/trust/whatwedo/where/middleeast/iraq/2009/09/090929_iraq_almirbad_independence.shtml

[74] "سحر حسين علي الحيدري،" تقرير لجنة حماية الصحفيين عن مقتل الصحفيين :العراق، http://cpj.org/killed/2007/sahar-hussein-ali-al-haydari.php .

[75] جوديت نيورنك (مدير مركز الإعلام المستقل في كردستان)، في مقابلة مع الكاتبة بتاريخ 27 نوفمبر/تشرين الثاني، 2010، http://www.imckiraq.com.

[76] جمال الدجاني، (نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إنترنيوز)، في مقابلة مع الكاتبة بتاريخ 5 يناير/كانون الثاني 2011.

[77] لورا معتز، "التمويل الحكومي الأمريكي لتطوير الإعلام"، مركز المساعدة الإعلامية الدولية، 7 ديسمبر/كانون الأول 2010، http://cima.ned.org/publications/research-reports/us-government-funding-media-development .

[78] "وسائل الإعلام الإخبارية المستهدفة من قبل تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى"، شبكة التبادل الدولي للمعلومات حول حرية التعبير، ديسمبر/كانون الثاني 2010 http://www.ifex.org/iraq/2010/12/02/al-qaeda_plans/ .

[79] مؤشرات الاعتداءات على الصحفيين من 3 أيار 2009 إلى 3 أيار 2010"، مرصد الحريات الصحفية، http://www.jfoiraq.org/newsdetails.aspx?back=3&id=717&page=0&word=attacks%20on%20journalists&value=0

[80] ليلى فاضل، "عرض تلفزيوني يسمح للعراقيين بالتعبير عن غضبهم على الهواء مباشرة"، واشنطن بوست، 29 نوفمبر/تشرين الأول، 2010، http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/10/28/AR2010102806748.html.

[81] إبراهيم المراشي، "دينامية الإعلام في العراق: العنف العرقي والطائفي والإسلام السياسي والدعاوة العامة والعولمة"، 2007، http://www.policy.hu/almarashi/policypaper_lawjournal.pdf .

[82] بالتعاون مع المسؤولين الإعلاميين التنظيميين في العراق ومديري الإعلام الخاص العراقي ومنظمات المجتمع المدني الإعلامية، صمم المركز (بدعم من اليونسكو) **دليل المستخدم لمنع التحريض الإعلامي على العنف – نسخة الكترونية**. وتم توزيع هذا المورد على الصحفيين والمحررين والمكاتب الحكومية في وقت سابق لانتخابات مارس/آذار 2010 في العراق. ثم شارك المركز كلية أنبرغ للاتصالات لإجراء تحليل لمحتوى نشرات الأخبار التي سبقت الانتخابات من القنوات التلفزيونية العراقية الخمس الأكثر مشاهدة. وأشار التحليل إلى مدى وسياق التغطية التحريضية الواضحة خلال الفترة التي تسبق الانتخابات، وعندما قُدَم مع نتائج هذه الدراسة كجزء من برنامج تدريبي لاحق، كان مديرو الأخبار من كل من القنوات الخمس التي تمت مراقبتها قادرين على تطوير طرق لتحسين تغطيتهم الإخبارية وكانت الجهات المنظمة العراقية ولجان الرقابة من المجتمع المدني قادرة أيضاً على تعزيز كيفية مراقبة وسائل الإعلام العراقية.

المجلس الاستشاري

لمركز المساعدة الإعلامية الدولية

ديفيد أنيبيل
باتريك بتلر
إستير دايسون
وليام أ. غالستون
سوزان غارمنت
كارين إليوت هاوس
إلين هيوم
جيري هيمان
أليكس س جونز
شانتي كالاثيل
سوزان كنغ

كريغ لاماي
كارولين ليتل
فخامة ريتشارد لوغار
إريك نيوتن
وليام أورم
دايل بسكين
آدم كلايتون باول الثالث
مونرو إ. برايس
فخامة آدم شيف
كورت فيمر
ريتشارد وينفيلد